

الفصل الرابع

التخطيط الكيفي للتعليم الإلزامي خلال الفترة من

١٩٦٧-١٩٨٢

(فترة الخطط السنوية)

الفصل الرابع

التخطيط الكيفي للتعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٨٢ (فترة الخطط السنوية)

اعتبرت هذه الفترة فترة تعثر للجهود التخطيطية نتيجة لظروف الحرب أو الاستعداد لها الملازمة للتنمية منذ الخمسينات ، و قد فرض ذلك على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية أوضاعا جعلتها تتأخر في الأولويات عن الظروف السياسية والعسكرية.

كما أن فترة السبعينيات قد أتسمت بالندرة الشديدة في الموارد الإنتاجية وقصورها عن ملاحقة الطلب عليها ، وتخلف معدل نمو الزراعة عن معدل نمو السكان ، وانخفاض معدل التنمية الصناعية عن ٤٪ سنويا ، و لم يزد معدل نمو القطاعات السلعية عن النمو السكاني إلا بنسبة ضئيلة ، مع نمو محدود في الواردات السلعية مما اثر على توفير الاحتياجات من المستلزمات المستوردة ، واصبح الاستهلاك النهائى يبتلع قيمة الناتج ولم يترك فائضا للادخار كى يوجه للاستثمار^(١) وكانت النتيجة العدول عن بعض الخطط الخمسية أو تأجيل الأخذ بها لمواجهة متطلبات الدفاع الوطنى وتعبئة الجهود من اجل إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، وبناء على ذلك أعدت خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ عدة خطط متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يتأتى تنفيذها واستبدل بها خطط سنوية لمواجهة ظواهر محددة مثل إعادة فتح قناة السويس وتطهيرها ، أو تعمير مدن القناة بعد حرب ١٩٧٣ ، أو تنمية الأنشطة الاقتصادية لزيادة النقد الأجنبي مثل البترول والسياحة^(٢).

وتبدأ هذه المرحلة بعد نكسة ١٩٦٧ حيث قررت الدولة إعادة النظر فى كل سياساتها من خلال عده أهداف أهمها - كما عبر عنها بيان ٣٠ مارس - :

- حشد كل القوى العسكرية والاقتصادية والفكرية على الخطوط ضد العدو.
- تعبئة كل الجماهير بما لها من إمكانيات وطاقات كاملة من اجل واجبات النصر^(٣)، مع رفع شعار " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة".

وكانت الوسائل التى حددها البيان للوصول إلى هذه الأهداف هى :

- "تدعيم عمليه بناء الدولة الحديثة فى مصر، التى تقوم على الديمقراطية والعلم والتكنولوجيا .

• -إنشاء المجالس على المستوى القومى سياسية وفنية ، لكى تساعد على الحكم ، فإلى جانب الدفاع القومى لا بد من مجلس اقتصادى قومى يضم شعبا للصناعة والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا ، ولا بد من مجلس اجتماعى يضم شعبا للتعليم والصحة وغيرها مما يتصل بالخدمات المختلفة

- -إعطاء التنمية دفعه اكبر فى الصناعة والزراعة

^١ -ج.م.ع ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية (٨٧ / ١٩٨٨

-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الاول ١٩٨٨/٨٧ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٧ ، صص ٢١-٢٢

^٢ ج.م.ع ، معهد التخطيط القومى : احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى من نماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى - المرحلة الاولى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (٧٨) ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٦٧

^٣ -ج.م.ع ، وزاره الاعلام ، الهيئة العامه للاستعلامات : القرارات الكبرى لثوره ٢٣ يوليو - الجزء الاول -

- العمل على تدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب .
- -توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول ، لما يستطيع البترول أن يعطيه لجهد التنمية الشاملة" (١)

وعلى ذلك فإن برنامج ٣٠ مارس قد حدد هدف الحكومة الرئيسي وهو بناء الدولة العصرية المستندة على العلم والتكنولوجيا بغرض الانتصار على إسرائيل ، خاصة وان التقدم العلمى فى الولايات المتحدة وتحالفه مع التقدم العلمى فى إسرائيل كان من أهم التحديات التى ظهرت من خلال الصراع العربى الإسرائيلى ، وأن المقصود من وضع إسرائيل فى هذه المنطقة هو الإفادة من تخلف العرب العلمى وقصورهم فى ميدان الصناعة والتجارة بل والزراعة أيضا ، وكان العدوان العسكرى والمناورات السياسية فى تلك الفترة قائمة على الصراع بين التقدم العلمى والتخلف العلمى (٢)

وقد انعكس ذلك على التعليم وخططه وبدأ التعليم مرحلة إعادة النظر بإصدار قانون عام للتعليم ، ليكون إطارا تشريعيًا للخطط التعليمية لمرحلة تصحيح الأوضاع وبناء الدولة العصرية وهو قانون التعليم ٦٨ لعام ١٩٦٨ ، الذى صدر بعد مرور ١٢ عاما على آخر قانون للتعليم الإلزامى ، و ذلك "لوجود ثغرات فى النظم التعليمية القائمة أضرت بكفاءة التعليم مما يستلزم معالجتها والارتفاع بمستوى أداء الخدمة التعليمية وتحقيق العائد المنشود منها" (٣) ، وكان هذا القانون بمثابة إطارا لتوجهات التخطيط الكيفى للمرحلة الإلزامية فى هذه الفترة حيث عالج القانون العديد من سلبيات التعليم الإلزامى التى كانت تؤثر على كفاءته فعلى سبيل المثال :

" تحديد موعد بدء الدراسة ونهايتها والإجازات غير الرسمية بقرار من المجالس المحلية حسب ظروف المحليات" وهى وان كانت خطوة نحو اللامركزية فهى أيضا خطوة لتعديل مواعيد الدراسة لتقليل التسرب وخاصة فى المناطق الريفية التى يعتمد فيها ولى الأمر على أبنائه كأيدي عاملة فى مواسم الزراعة والحصاد ، و فى المادة الخامسة "يمكن للوزير حذف أو إضافة بعض المواد الدراسية وفقا لظروف واحتياجات البيئة المحلية" وهذا دليل على أن الدولة عمدت أن يكون التعليم ملائما للمجتمع وتطويعه للبيئات المختلفة ، وقد أعطى القانون سلطات أكبر للمحليات مثل تجاوز حدود الكثافة أو يجوز إنشاء مدارس غير مشتركة للتعليم الابتدائى وفقا لظروفها ، إنشاء مدارس فصول لرعاية المتفوقين والمعوقين ، متابعة الخطط وتنفيذها على المستوى المحلى ، إنشاء وتجهيز المدارس الداخلية ، تشكيل لجنة محلية استشارية للتعليم العام لكل محافظة(٤)

- -وضع معيار لكثافة الفصل حيث أن مشكلة الكثافة قد استفحلت فى الفترات السابقة
- تحديد مستويات الكفاية لهيئات التدريس لكل مرحلة بقرار من الوزير .
- -تقويم هيئات التدريس تبعا لنتائج الامتحانات .
- -يكون التدريس فى المدارس الابتدائية فى الأربعة صفوف الأولى على نظام مدرس الفصل وفى الصفين الأخيرين على نظام مدرس المادة .
- -إلغاء النقل الآلى فى المرحلة الابتدائية .
- -إنشاء مجلس آباء لكل مدرسة

١ - المرجع السابق ، ص ١٤٦، ١٤٧

٢ - احمد خاكى : الادارة التعليمية - مصر وسمات التعليم فى الدولة العصرية ، مرجع سابق ص ٢٥٩، ٢٥٨

٣ قانون ٦٨ لعام ٦٨ بشأن التعليم العام، المذكرة الايضاحية

٤ - المرجع السابق المواد ٤، ٥، ٧، ٨، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ١٩

• -تحديد مواد الدراسة(١٠)

ولكن من جهة أخرى تخلى عن تحديد العديد من الأحكام التي حددتها القوانين السابقة- من باب تحقيق المرونة - فهو أعطى صلاحيات للوزير فى العديد من المواد التي تحكم الكيف وصلت إلى ١٣ مادة المعنية بتحديد مدة السنة الدراسية للمراحل المختلفة ، عدد الدروس فى كل أسبوع ، توزيع المواد الدراسية على الصفوف المختلفة وبيان عدد الدروس المخصصة لكل منها ، المناهج والكتب المدرسية، إضافة أو حذف بعض المواد الدراسية، إنشاء مدارس تجريبية ومدارس للمتفوقين والمعاقين ، التجاوز عن الأحكام والشروط الواردة بالقانون ، شروط ونظم القبول بمختلف المدارس والمراحل ،تحديد مستويات الكفاية لهيئات التدريس ، تنظيم دور المعلمين والمعلمات (مدة الدراسة ،شروط القبول ،خطة الدراسة، المناهج، نظم الامتحانات ،الشهادات التي تمنح لهم) ، نظام تقويم التلاميذ وترسيبهم ونقلهم من صف إلى صف (٢)، فى حين أن قواعد الإلزام لم يترك أي مادة منها لقرار الوزير "لتقرير التزام الدولة بتوفير التعليم الابتدائى لجميع أطفال الجمهورية الذين يبلغون السادسة من عمرهم " - كما فسرتة المذكرة الإيضاحية للقانون - وهذا يعنى أن الدولة وضعت نصب أعينها مبدأ الإلزام كهدف رئيسى فى حين أنها قد تخلت عن توفير ظروف التعلم الجيد فى تشريعاتها وتركته تبعاً للظروف واتجاهات الوزير ، وان التخطيط الكيفى للتعليم الإلزامى قد فقد الإطار الدستورى أو المظلة الدستورية التي يعمل من خلالها، فى الفترة التي يعانى منها التعليم الإلزامى من انخفاض كفاءته الداخلية والخارجية.

مشروع الخطة الخمسية الثالثة للتعليم (٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤)

كان المدخل الأساسى للخطة الخمسية الثالثة للتعليم هو المدخل الكيفى ،حيث التزمت الخطة برفع مستوى التعليم على أساس أن التعليم استثمار ضرورى ، وهو الوسيلة الرئيسية لتحقيق مجتمع الكفاية ومجتمع العدل عن طريق تنمية المعرفة والعلوم التكنولوجية وغرس الفضائل والمثل القومية والدينية والاشتراكية ، لتحقيق الدولة العصرية التي تؤمن بالدور الحيوى للعلم والتكنولوجيا والتي تنظم مجتمعا وسياستها على أساس من الإيمان والعلوم العصرية(٣) .

وكانت أهم أهداف الخطة هي :

- تنمية الخدمات التعليمية بقصد كفاءة حق التعليم لجميع أبناء الشعب فى ظروف وفرص متكافئة حسبما تمكنهم قدراتهم واستعداداتهم .
- رفع مستوى التعليم وتحسين كيفة حتى يساير نظائره فى الدول المتقدمة وحتى يكون العائد منه وفى مختلف المراحل والأنواع مجزيا عن الاستثمارات الضخمة التي تتفق عليه .
- الإسهام فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وذلك عن طريق تلبية احتياجاته من العاملين المزودين بالمعرفة والمهارة على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم الفنية وفى كافة الميادين .
- بذل كل الجهود لاستكمال جوانب تربيته الطالب وتكوين شخصيته عن طريق تكوين المواطن الصالح القادر على مواجهه مشكلات بينته ومواجهه واقعية ، وعلى تحمل المسئولية بشجاعة وأمانة ..تعمل بالتعاون مع قدرات أفراد المجتمع فى إطار العمل الجماعى والى جانب ذلك ينبغى توفير الرعاية الكاملة للطالب من النواحي الصحية والاجتماعية والدينية .
- العناية بتعليم الكبار وإعداد برنامج متكامل بحيث يتم القضاء على الأمية فى عام ١٩٧٥.(٤)

١- المرجع السابق ، مواد ٧، ٢١، ٢٢، ٣١، ٤٧، ٤٨

٢ المرجع السابق المواد ٤، ٥، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٣، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢ .

- محمد حافظ غانم: فلسفة التعليم فى الخطة الخمسية القادمة ، صحيفة التربية، س ١٢، ع ٢٤، يناير ١٩٧٠ ص ٦- ع.م.ع ، وزاره التربية والتعليم :إطار مشروع الخطة الخمسية الثالثة (٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤) للتربية والتعليم

التخطيط للتعليم الإلزامى فى الخطة :

حددت الخطة هدف التعليم الإلزامى كما يلي :

"تنمية الأطفال عقليا وجسميا واجتماعيا وقوميا وتزويدهم بالقدر الأساسى من المعارف البشرية والمهارات الفنية والعملية التى لاغنى عنها للمواطن المستنير لشق طريقه فى الحياة بنجاح بعد تأهيله مهنيا ، أو لمواصلة الدراسة فى المرحلة التعليمية التالية"

أسس خطة التعليم الإبتدائى :

أولا - تعميم الإلزام : عن طريق استيعاب كل التلاميذ الذين يتقدمون فى سن الإلزام إلى المدارس وتوفير مكان لكل تلميذ .

وقد اتخذ مشروع الخطة الخطوات الآتية:

١. -قبول كل من يتقدم للالتحاق بالمرحلة الإبتدائية فى حدود سن الإلزام ٦-٨ .
٢. -الوصول بنسبة القبول إلى ٩٠٪ على مستوى الجمهورية فى نهاية سنوات الخطة أى بمعدل ٢،٤٪ سنويا -لتكون نسبة واقعية يمكن تحقيقها- .
٣. -تنسيق توزيع المدارس والفصول على قطاعات المحافظة بحيث تصل المدرسة الإبتدائية إلى كل قرية يبلغ عدد سكانها ١٦٠٠ نسمة وإنشاء المدارس ذات الفصل الواحد فى القرى التى يقل سكانها عن هذا العدد .
٤. -تنسيق بيانات المقبولين فى المرحلة الإبتدائية من بين الملزمين فى كل من مدارس التربية والتعليم ومدارس الأزهر لتحديد الأعداد المقبولة فعلا بالتعليم الإبتدائى من جملة عدد الملزمين .

ثانيا :رفع مستوى الأداء فى التعليم الإبتدائى عن طريق :

وجهت الخطة عنايتها لرفع مستوى الأداء فى التعليم الإبتدائى فخصصت له ٢٣،٣١٩٧٠٠ جنيها من أجمالى الكلفة ٥٨،٨٩٦٠٨٠ جنيه وهى بواقع ٤٠٪، وقد اقترح مشروع الخطة للوصول لهذا الهدف ولحل المشكلات التى عانى منها التعليم الإلزامى خلال الفترة السابقة عدة سياسات وهى :

١- توفير المباني المدرسية وللتجهيزات:

وذلك بهدف الالتزام بما نص عليه قانون التعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ من تحديد حد أقصى ٥٠ تلميذ لكل فصل، والاتجاه إلى اليوم الكامل ما أمكن ذلك، وإلغاء الفترة الثالثة لإتاحة الفرصة للأنشطة التربوية ، و للمحافظة على كفاءة الإدارة المدرسية.

وكانت الخطوات التى حددتها الخطة للتنفيذ هى :

- تخصيص اعتمادات مالية ملائمة حددتها الخطة ب ١٧،٠٢٧٧٢٠ جنيه وهى بواقع ٧٣٪ من ميزانية التعليم الإبتدائى.

- -بناء مدارس جديدة فى الجهات المحرومة من الخدمة التعليمية .
- -بناء حجرات فى المدارس القائمة إذا دعت الضرورة على ألا يكون على حساب الأبنية والملاعب.

- -تشغيل بعض الفصول الجديدة فترة ثانية .

- -إدراج ٣٠ مدرسه سنويا لتحل محل المباني غير الصالحة .

- - أن تراعى وزارة الإسكان عند إنشاء الأحياء السكنية الجديدة أن تتضمن مخططات لإنشاء المدارس الجديدة ضمن المرافق

- -تشجيع الأهالي عن طريق المنظمات الشعبية ببناء بعض المدارس بالجهود الذاتية .

• بالنسبة للأثاث المدرسي : لابد من وضع سياسة ثابتة لمعدلات استهلاك الأثاث وإحلال أثاث جديد خاصة وان السياسة السابقة لوضع معدلات الاستهلاك لم تأخذ في حسابها الفترة الثانية بالمدارس .- وتعتبر هذه أول خطه تدخل في حساباتها الأثاث المدرسي-

٢- تطوير محتوى العملية التعليمية من خلال :

-تحسين نوعية المعلم ومحتوى التعليم نفسه والمواد الدراسية والكتاب المدرسي، وبالذات في مجال العلوم والرياضة والمواد التي بدأت تظهر في الخارج وتسمى تاريخ العلوم .
• مراجعة وتطوير مناهج العلوم والرياضيات حتى تكون في مستوى مناهج الدول المتقدمة من خلال الدراسات العملية بحيث تكون هناك سياسة واضحة لها في مراحل التعليم المختلفة .
• - إطالة فتره الإلزام وذلك من خلال توفير الأماكن الكافية في المدارس الإعدادية لاستيعاب جميع الناجحين في الشهادة الابتدائية مما يعد خطوة في سبيل تحقيق هذا الهدف ، لان السنوات الست المقررة للمرحلة الإلزامي لا تكفي لتكوين المواطن المزود بقدر كاف من المعرفة والمهارة .
• التوسع في المرحلة الثانوية بما يكفل مواجهه الزيادة المنتظرة في أعداد الطلاب لاستيعاب جميع الناجحين في الشهادة الإعدادي .

٣- تقويم التلاميذ وعلاج الضعاف منهم :

عانت مشروعات الخطط السابقة من عدم تنفيذ فكرة التقويم المستمر للتلاميذ في إطار سياسة النقل الآلى لتلاميذ المرحلة الإلزامية لضرورة هذه السياسة لأسباب كمية وكيفية في هذه المرحلة، ولهذا فقد اقترح مشروع الخطة عدة إجراءات لنجاح هذه السياسة وهي :
• -تقسيم الفصول إلى مستويات وإعطاء الفصول الضعيفة للأكفاء من المدرسين .
• -إجراء اختبار عقب الصف الثانى الابتدائى بغرض الكشف عن التلاميذ المتخلفين عقليا بهدف أفراد فصول تربيته فكريه لهم .
• -استمرار عمليات التقويم طوال العام الدراسي .
• -الالتزام بضرورة تقدم كل من المقيد بالصف السادس لامتحان الشهادة الابتدائية

٤-الارتقاء بمستوى إعداد المعلم وتدريبه :

عملت الخطة على الارتقاء بمستوى المعلم من خلال اتجاهين :
أ- تحسين وضع السلم الوظيفى للمعلمين .
ب - رفع المستوى الثقافى للمعلم وذلك عن طريق البرامج التدريبية والزيارات الخارجية وإيجاد نظام يتيح للمعلم أن يكمل تعليمه حتى يصل إلى أعلى المستويات الثقافية .
وكان ذلك عن طريق عدة وسائل :
• -اختيار اصلح العناصر للالتحاق بدور المعلمين لتخريج المدرس الجيد .
• -اختيار احسن العناصر للتدريس بدور المعلمين تطبيقا للقرارات الخاصة بذلك مع تشجيعهم أدبيا وماديا .
• -استمرار النمو المهني للمدرس عن طريق المؤتمرات والبحوث والبعثات الداخلية مع تزويد مكنتبات المدارس بالمراجع التي تعينه على تحقيق ذلك .
• -تعميم نظام الداخلية بدور المعلمين والمعلمات ليلتحق بها العدد اللازم من أبناء الريف .
• -اختيار ناظر المدرسة من بين أكفأ العناصر على أن يدرّب تدريبا سليما قبل استلام العمل .

٥- الإقلال من الهدر الناتج عن الغياب والتسرب:

واقترحت الخطة الوسائل التالية:

- تعاون المجالس المحلية ومجالس القرى ورجال الدين مع مجالس الآباء والمعلمين فى التوعية بأهمية التعليم والانتظام فيه .
- -التوفيق بين أوقات الدراسة ومواسم الأعمال الزراعية فى الريف مع الالتزام بطول العام الدراسى فى حدود ٤٠ أسبوعا .
- -تيسير الخدمة التعليمية بعدم فرض أي رسوم أو نفقات على أولياء الأمور وزيادة الرعاية الصحية والاجتماعية للتلاميذ وإعادة الوجبة الغذائية
- -زيادة عدد الزائرات الصحيات للعناية بالناحية الصحية .^(١)

ومما سبق يلاحظ أن هناك اتساقا كاملا بين فكر برنامج ٣٠ مارس وفكر خطة التعليم من حيث أدراك أهمية العلم ومدى التخلف وأتساع الفجوة بين مصر و العالم وانه من الضرورى العمل على اللحاق بالركب ، أيضا أدركت الخطة أهميه تحسين نوعية التعليم فى تحقيق الدولة العصرية والتقدم المرتقب ويتضح هذا من اهتمام الخطة بتطوير مناهج العلوم والرياضة ، والاهتمام بالدراسات العملية.

كما أن الخطة قد حددت مشكلات التعليم الإلزامى خلال الفترة السابقة وحاولت وضع سياسات محددة لحل هذه المشكلات .

فمن حيث الاستيعاب أدركت الخطة أن الاستيعاب الكامل غير متاح خلال سنوات الخطة خاصة وأن الخطط السابقة كانت تهتم بالعملية التعليمية فى إطار الاستيعاب الكامل باستخدام معايير للقوى البشرية سواء لنسبة المعلم للفصل أو تلميذ / فصل...

كما ان التركيز على الاستراتيجية الكمية كهدف أساسى اضر بكفاءة التعليم ، ووضعت استراتيجيات لحل هذه المشكلات وخاصة المبانى المدرسية ،الاستعانة بالجهود المحلية ، الأثاث حيث أنها أول خطة تضع فى حساباتها الأثاث المدرسى وتجديده وهذا معناه أن مشكلة الأثاث وصلت ذروتها فى هذه الفترة ،أيضا وضع حلول للتسرب مثل تعديل مواعيد الدراسة والتغذية المدرسية... والاهتمام بالتربية الخاصة ومراعاة الفروق الفردية ، كما اهتمت الخطة برفع كفاءة التعليم و رفع مستوى الأداء مع التوسع والأعداد لمد سنوات الإلزام ، وذلك بقبول كل خريجى التعليم الابتدائى فى التعليم الإعدادي والتوسع فى التعليم الثانوى لقبول خريجى التعليم الإعدادي.

الخطة العشرية ٧٢/٧٣-١٩٨٢/٨١

على الرغم من اتجاه الخطة الخمسية الثالثة نحو تحسين الكيف وحل مشكلات التعليم فى هذه الفترة فقد وضعت خطة عشرية كى يجرى تطبيقها على المدارس خلال السنوات العشر ١٩٧٣/٧٢ - ١٩٨٢/٨١ ، و ذلك فى إطار الدستور الدائم و برنامج العمل الوطنى اللذين قدمهما الرئيس أنور السادات عام ١٩٧١ بعد توليه الرئاسة بعد رحيل جمال عبد الناصر .

وقد تم دراسة آراء رجال التربية والتعليم على مستوى الجمهورية عن دور التربية والتعليم فى تحقيق الأهداف والوسائل الواردة فى الدستور وبرنامج العمل الوطنى وقد أسفرت الدراسة عن تصور عام لدور التربية والتعليم فى إطار برنامج العمل الوطنى :

(١) - ضمان تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم والعمل على تأكيد ديمقراطيته ويتضمن ذلك الوصول بالإلزام إلى درجة الاستيعاب الكامل والعناية بالريف وبتعليم البنات والكبار وتطبيق مبدأ التعليم مدى الحياة.

١ - ج.م.ع ، وزاره التربيه والتعليم :إطار مشروع الخطة الخمسيه الثالثه (٧٠/٧١-١٩٧٥/٧٤) للتربيه والتعليم ،

- (٢) - اعتبار التعليم عملية متكاملة مترابطة فى مناهجها ومرادها .
- (٣) - العمل على رفع كفاءه التعليم الداخلى والخارجية وربطه باحتياجات الفرد والمجتمع وبما يدور فى العالم وتحسين المناهج وشروط العمل فى مهنة التدريس والعناية بالوسائل التعليمية وطرق التدريس والإفادة من التطور التكنولوجى فى العملية التعليمية للخفض من فاقد التعليم والإهدار المادى والبشرى .
- (٤) - الاعتراف بتنوع القدرات والميول والاستعدادات وبحق المرء فى الحصول على القدر الكافى من التعليم الذى يتلاءم مع قدراته .
- (٥) - ضمان استمرار العصرية وذلك بالانفتاح على العالم والتعرف على ما يجد فى مجال التعليم والسعى إلى التعديل كلما تطلب الأمر واتخاذ التخطيط والبحث كأسلوب عمل والاهتمام بالتجريب .
- (٦) - إقرار مبدأ التعاون بين جميع أجهزة الدولة والمؤسسات العامة والخاصة فى تطوير التعليم وتقديم المساعدات اللازمة له والإفادة من الجهود الذاتية .
- (٧) - توفير اقتصاديات التعليم وتبدير الأموال اللازمة له .
- (٨) - إقامة الأبنية التعليمية الصالحة^(١) .
- أسس واتجاهات الخطة :**

لم تختلف الأسس والاتجاهات التى وضعتها العشرية عن الخطة الخمسية إلا فى سببية الوزارة تجاه الدراسات العملية .

حيث رأت الخطة أن:- "تبنى الوزارة سياستها على أساس تأكيد الدراسات العملية فى مراحل التعليم المختلفة وذلك حتى يمكن أن تنتشر المدرسة العامة روح المدرسة الفنية وتشجيعاً على ممارسه العمل اليدوى والاتجاه بالتعليم النظرى وجهة تطبيقية"

سياسة القبول:

- تحقيق تعميم الإلزام والوصول بنسبة القبول فى المرحلة الابتدائية إلى ١٠٠٪ من الملزمين فى نهاية الخطة أى الارتفاع بنسبة القبول على مستوى الجمهورية من ٧٩،٣٪ سنة الأساس ١٩٧٢/٧١ إلى ١٠٠٪ نهاية الخطة ٨٢/٨١ .
- المباني المدرسية:
 - استغلال المبنى المدرسى فى التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى بما لا يزيد على فترتين على أكثر تقدير مع الحرص على توفير اليوم المدرسى الكامل كلما كان ذلك ممكناً .
 - -وضع خطط طويلة الأجل للمباني المدرسية فى المحافظات تبنى على أساس دراسة للاحتياجات المحلية الحقيقية ويراعى فيها الامتداد بالخدمة التعليمية إلى الجهات المحرومة .
 - -إنشاء المدارس فى وحدات متكاملة والحد من إنشاء الفصول الملحقة بالمدارس القائمة
 - -التركيز فى إنشاء المباني المدرسية على الأحياء السكنية الجديدة ومناطق تجمع السكان التى تقل فيها المدارس .
 - أما بالنسبة للأبنية المدرسية الجديدة ومدارس الإحلال فقد حددت الخطة لها ما يلى :
 - -بناء المدارس الجديدة فى الجهات المحرومة أو المزدحمة بنسبه ٤٠٪ .
 - - بناء الحجرات فى المدارس القائمة إذا دعت الضرورة على ألا يكون ذلك على حساب الأبنية والملاعب بنسبه ١٠٪ من الفصول الجديدة

١- ج.م.ع ، وزاره التربيه والتعليم ، الاداره العامه للوثائق التربويه ، مركز التوثيق التربوى : ندوه "برنامج العمل الوطنى فى مجال التربيه والتعليم" ، القاهره ، ديسمبر ١٩٧١ ، ص ٥

- تشغيل بعض الفصول الجديدة فى المدارس القائمة أو الجديدة فترة ثانية فى الأماكن التى يسمح فيها عدد التلاميذ بذلك بنسبه ٣٠٪ من الفصول الجديدة.
- تدبير أماكن لبعض الفصول الجديدة عن طريق الاستئجار أو شغل الحجرات الشاغرة ببعض المدارس أو البناء عن طريق الجهود الذاتية بنسبه ٢٠٪ تقريبا.
- -إدراج ٣٥ مدرسة سنويا لتحل محل المباني غير الصالحة.

جدول (١٥)

نصيب التعليم الابتدائي من جملة التكاليف فى الخطة العشرية ٧٢/٧٣-٨١/١٩٨٢^(١)

النسبة	نصيب الإعدادي	نسبه	نصيب الابتدائي	جملة الاعتماد	البيان
٢٣,٧٩	٢٩٣٢٠,٣٥٠	٣٧,٤٢	١٠,٩٧٢٨٢٠	٦٩٧٦٠,٩	الأجور والمكافآت
٩,٠٠	٢٨٦٦٤٣٠	١٥,٦٤	٤٩٨٠,٨١٠	٣١٨٤٣٢٦٠	التجهيزات
٢٠,٦٨	٣٧٢٦٥٢٠	٣٠,٦٠	٥٥١٣٤٤٠	١٨٠,١٦٧٦٢	المستلزمات
١٩,٩٧	١٤٥٠,٥٣٠٠	٣٧,٢١	٢٧٠,٢٢٧٠٠	٧٢٦٢١٨٠٠	المباني
٢٦,٦٦	٣٤٥٧,٠٠٠	٣٦,٩٤	٤٧٨٩٦,٠٠٠	١٢٩٦٧٦,٠٠٠	الأراضي
١٩,١٤	٣١,٥٣١,٣١٩,٠٠٠	٣٢,٣٤	٥٣,٢٧٩,٣٧٠,٠٠٠	١٦٤٧٦٩٧٧٢	المجموع

إعداد المعلم وتدريبه :

- -تحقيق فائض بشرى فى المعلمين لمواجهة احتياجات الدول العربية .
- -التعاون مع وزاره التعليم العالى التى تتولى إعداد معلمى المرحلتين الإعدادية والثانوية فى وضع خطط هذا الإعداد وفق احتياجات المرحلتين من المعلمين والتوسع فى إنشاء كليات التربية الإقليمية.
- -تطوير نظم إعداد المعلم بدور المعلمين والمعلمات فى ظل نظام السنوات الخمس بتوفير قدر من الدراسات الثقافية المعادلة للمرحلة الثانوية العامة فى السنوات الثلاث الأولى وتوفير أساليب الإعداد المهني فى السنتين الأخيرتين وتنويع شعب الدراسة ،أيضا توفير الحوافز لتشجيع الإقبال على دور المعلمين والمعلمات بالعمل على تعميم نظام الداخلى فى هذه الدور .
- -تخصيص الميزانية الكافية لبرامج إعداد المعلمين وتدريبهم .
- -فتح المجال لتأهيل المدرسين تأهيلا أعلى فى المعاهد والكليات الجامعية بما يحقق النمو والتجدد المستمر لهم .^(٢)

الجوانب المطورة لكيف التعليم الإلزامى خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٥ :

خلال تلك الفترة ظهرت العديد من الجوانب المطورة للكيف نتيجة لإدراك أهمية العلم فى بناء الدولة العصرية ، وكانت أهم الأسس التى استند عليها الدستور وبرنامج العمل الوطنى هو ضمان استمرار العصرية والتطور بالانفتاح على العالم للتعرف على ما يجد فى كل المجالات والسعى إلى التعديل كلما تطلب الأمر ذلك ، واتخاذ التخطيط والبحث كأسلوب عمل والاهتمام بالتجريب.

^١-م.ع ، وزاره التربيه والتعليم : اطار مشروع الخطة العشرية (٧٢/٧٣-٨١/١٩٨٢) للتربيه والتعليم ،مرجع

وكانت من أهم هذه الجوانب :

أولاً-ظهور عدد من الاتجاهات الحديثة فى السياسات التعليمية :

برز فى مشروع الخطة عدة مبادئ نتيجة للفكر السائد فى هذه المرحلة مثل :

- ١- مبدأ التعليم المستمر و الأخذ بمبدأ التعديل والتغيير عند الحاجة.
 - ٢- الاهتمام بإنشاء دور الحضارة فى إطار تحسين العملية التعليمية وليس فى إطار الخدمة الاجتماعية
 - ٣- تحقيق التنسيق بين الأجهزة المعنية بالتعليم فى مستوياته المختلفة من خلال :
 - ◆ - تجميع كافة إمكانات البحث التربوى فى إطار مركز البحوث التربوية .
 - ◆ - تحقيق التنسيق بين بحوث العمالة وبحوث التعليم فى إطار مركز بحوث العمالة .
 - ◆ - التعرف على خطة قومية للتدريب المهنى والحرفى والتنسيق بينها وبين الخطة التعليمية وبين الخطتين وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
 ٤. تطوير أسلوب التخطيط التعليمى بحيث يراعى فيه :
 - ◆ *الموازنة كما بين تعليم الجنسين ،التعليم فى الريف والحضر ، وبين الطبقات والفئات العاملة المختلفة ، وبين القدرات والاستعدادات والميول المتعددة .
 - ◆ * مراعاة الاحتياجات الفعلية و المقبلة القصيرة المدى والطويلة من القوى العاملة ونوعياتها المختلفة والموارد المالية اللازمة مع التنبؤ بالاحتمالات التى يمكن أن تطرأ عليها مما يلزم لتحقيقه توفير الإحصاءات الدقيقة ومعدلات الأداء المقننة التى يجب أن يراعى تطبيقها فى المجالات التعليمية .
 - ◆ * مراعاة تحقيق الأهداف كاملة وواضحة عند وضع خطط التنمية التعليمية مما يلزم معه توجيه العناية الكاملة فى التخطيط إلى النواحي النوعية إلى جانب الكمية فى المناهج وطرق التدريس والأنشطة التعليمية والخدمات ونوعيه المعلم وغير ذلك .
 - ◆ * الاستفادة من تجارب الماضى وخبرات الدول المتقدمة عند وضع الخطط مع مراعاة إمكانيات الدولة ومقوماتها مما يستلزم الاستعانة بالدراسات المقارنة والإطلاع الدائم على ما يجد فى مجال التعليم .
 - ◆ *اتخاذ أسلوب التجريب فى بعض شئون التعليم قبل تعميمها كمبدأ فى عمليه وضع المخططات مما يستلزم العناية الكاملة بالبحث التجريبي و الأجهزة القائمة عليه .
 - ◆ * إحكام عمليات المتابعة والتقويم لكل ما يتم فى مجالات التعليم والقائمين على شئونه^(١) .
- وكانت هذه المبادئ بمثابة البذرة الأولى فى سياسة التعليم التى تعتبر التعليم نظاما ديناميكيا قابلا للتغيير وقد اتخذ عدة إجراءات لتحقيق هذه المبادئ وهى :

أ- إنشاء دور الحضانه فى إطار تحسين العملية التعليمية :

"تعتبر تربية الأطفال فى الفترة السابقة لدخولهم إلى المدرسة شرطاً أساسياً لنجاح كل سياسة تربوية وثقافية" (١) ، حيث "تعد سنوات الطفولة هى الفترة الحرجة التى يتم فيها إرساء مقومات شخصية الطفل، وتتفتح معالمها، كما أنها من أهم مراحل العمر لتنمية القدرة على الابتكار والإبداع وذلك من خلال خبرات التعلم واللعب التلقائى للطفل (٢). ويبرز تأثيران لهذه المؤسسات أولهما "أن الانتباه إلى نمو الطفل الجسدى والنفسى والاجتماعى غالباً ما ينمى قدرة الطفل على الاستفادة من التعليم ، والثانى هو التأثير على الأداء الدراسى وقد وضح هذا التأثير فى حالات كثيرة عند الإناث أكثر مما عند الذكور، وأطفال الفئات المحرومة منها أكثر من الأطفال الأغنياء، وهكذا فبإمكانها أن تخفض درجة التفاوت فى التحصيل التربوى"، كما انه أمر ضرورى لمنع ومقاومة الإعاقة حيث أن أى اعتراض لحركة النمو الطبيعية لدى طفل معاق أكثر خطورة من الآثار المباشرة للإعاقة (٣) ولكن هذه البرامج لم توفرها السياسات إلا لفئات الدخل المرتفع كما أنها من المجالات التى أهملها التخطيط التربوى من أجل التنمية، حيث بدا أنها من السياسات المكلفة (٤)

وفى مصر أنشئت أول مدرسة لرياض الأطفال عام ١٩١٨ لتكون أول خطوة فى سلم التعليم بالمرحلة الأولى، وتتضمن هذه المدارس تعليماً لمدة ثلاث سنوات للبنين وسنتين للبنات ويقبل فيها الأطفال من سن ثلاث سنوات، وكان هدفها الإعداد لمستوى امتحان القبول للتعليم الابتدائى، وقد أقبل على الالتحاق بهذا المدارس أبناء القادرين على دفع مصروفات التعليم فيها والراغبون فى مواصلة تعليمهم بالمدارس الابتدائية ولهذا فقد وصل عدد المدارس عام ١٩٣٤ إلى ٢١ مدرسة تضم ١٨٦٧ طفلاً وطفلة (٥)

وفى عام ١٩٥١ تقرر ضم الرياض إلى المرحلة الابتدائية مع خفض مدتها إلى عامين وان يكون التعليم فيها بالمجان ويبدأ من سن السادسة وألغى امتحان القبول بالمدرسة الابتدائية حين تقرر توحيد التعليم فى المرحلة الأولى (٦) ، غير أن هذه المرحلة قد ألغيت نهائياً عام ١٩٥٣ من السلم التعليمى وأصبح ينظر إلى التعليم فيها على أنه خدمة اجتماعية لرعاية أبناء المرأة العاملة ، ولذلك أصبحت من اختصاص ومسئولية وزارة الشؤون الاجتماعية (٧)

١ - إيدجار فورد : تعلم لتكون، مرجع سابق ، ص ٢٥٧-٢٥٨

٢ - المركز القومى للبحوث التربوية، اليونسكو: الطفل المصرى خبرات تعلم ما قبل المدرسة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢

٣ - برنامج الامم المتحدة للتنمية: تأمين حاجات التعليم الاساسية - رؤية للتسعينات، مرجع سابق ص ص ٢٦ -

٣٩

٤ - دانيال أ. مورالس غومس : نحو نماذج جديدة للتخطيط التربوى من اجل التنمية، مستقبلات ٧٠، ٢٤،

١٩٨٩، ص ٢١٥

٥ - محمد خيرى حربى واخرون : تطور التربية والتعليم فى الجمهوريه العربيه المتحده خلال الخمسين سنة

الاخيره (١٩٢٠-١٩٧٠) ، القاهرة، اليونسكو، ١٩٧٠، ص ص ١٨-٢١

٦ - اجلال السباعى واخرون : دراسة حول الرعاية التربوية لطفل ما قبل سن الالتزام فى مصر وبعض الدول

العربية، القاهرة، لمركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٧٩، ص ٦

٧ - محمد خيرى حربى واخرون: تطور التربية والتعليم خلال خمسون عاما... مرجع سابق ، ص ٥٣

جدول (١٦)

تطور رياض الأطفال خلال الفترة من ١٩٥١-١٩٨٣

العام	مدارس	فصول	طلبة	مدرسون
٥٢/٥١	١١١	١٤٨٦	٦٦.٨٢	١٧٥٥
٥٤/٥٥	٨٢	٢٩٣	٩٩٦٣	١٨٨
٦٥/٦٤	٦٢	٥٨٩	٢٢٥٩٣	٣٥٣
٧٥/٧٤	١٧	٨٤٢	٣٥٨٩٧	٧٨٦
٨٣/٨٤	١٤٠	٢١٣٠	٩٦.٥٩	

ثم شهدت السبعينيات بداية الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة الإلزامية، ففي عام ١٩٧٠ أصدرت الوزارة قراراً بإنشاء قسم للحضانة ورياض الأطفال بالإدارة العامة للتعليم الابتدائي، يتولى هذا القسم وضع خطة الدراسة والمناهج الدراسية لمدارس الحضانة وتجهيزاتها، وإصدار التوجيهات اللازمة لسير العمل بها فضلاً عن الاشتراك مع أجهزة الإعلام ووزارة الثقافة في التخطيط لكل ما يوجه إلى الطفل من برامج الإذاعة والتلفزيون، أو ما يعرض من مسرحيات (١)

كما أنشئت شعبة لإعداد معلمي الحضانة في دور المعلمين والمعلمات بالقرار الوزاري رقم ٢٤٨ لعام ١٩٧٠ (٢) كما وضعت الوزارة مشروع إنشاء روضة أطفال نموذجية تنفيذاً للسياسة التعليمية التي أقرها مجلس الوزراء عام ١٩٧٢ عن الاهتمام برياض الأطفال ويتضمن المشروع أهداف رياض الأطفال الملحقة بدور المعلمين والمعلمات وشروط القبول وفترة الدراسة ونظام العمل وبرامج الرعاية التربوية والصحية للأطفال وهيئات التدريس والإدارة والإشراف (٣)

ب- الاهتمام بالبحوث التربوية :

من المعوقات الشائعة فيما يتصل بإعداد أي خطة إدارية وتعليمية هو ندرة المعلومات المتاحة بالإضافة لعدم دقتها وعدم الوثوق من صحتها والصعوبة في تجهيزها وهذا يشكل مشكلة كبيرة تواجه أية إدارة معاصرة (٤).

١ - اجلال السباعي واخرون: دراسة حول الرعاية التربوية لطفل ما قبل سن الالزام...، مرجع سابق، ص ٨

٢ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايئة: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٠..

مرجع سابق ، ص ٧٥١

٣ - ج.م.ع، المركز القومي للبحوث التربوية، مركز التوثيق التربوي : تقرير عن تطور التربية والتعليم في

جمهورية مصر العربية خلال عامي ١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٣/٧٢، القاهرة، ١٩٧٣. ص ٣٨

٤ - محمد محمد الهادي : تصميم نظام معلومات يخدم التخطيط والإدارة التعليمية ، المنظمه العربية للتربية

ومن جهة أخرى يواجه مسئولى التربية صعوبات فى ترجمة البحوث إلى استراتيجيات واقعية ترمى إلى تحسين نوعية الخدمات التربوية المقدمة للتلاميذ على الرغم من توافر معلومات مستخلصة من عدد كبير من الاستبيانات الجيدة التصميم ، ولكن هذا لا يضمن استغلال هذه المعلومات لتكون قرارات رشيدة^(١)

كما يشكو الباحثون التربويون من أن بحوثهم لا يستفاد منها ، ولا تستخدم فى صنع السياسة التعليمية^(٢)

وهذا يوضح الانفصال الشديد بين البحوث التربوية وبين صنع السياسة عامة وإعداد الخطط .

وهناك عدة عوامل يمكن أن تدعم العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة وهى:

أ. -نشر البحوث والمعلومات .

ب. الحوار والمؤتمرات .

ج. -وجود سياسة مركزية للبحث التربوى.

د. التعاون والمشاركة بين الباحثين وصانعى السياسة^(٣) .

و كانت هناك شكوى من السياسات التعليمية فى الستينيات أن أبحاث التعليم تدور فى دائرة مفرغة ، و أن توصيات المؤتمرات والندوات ونتائج البحوث لم يتم الاستفادة منها كما ينبغى لأنه لم توضع خطة علمية لمتابعة تنفيذ التوصيات ، وقد بررت السياسات هذا بعدم وجود جهاز مركزى مسئول عن البحث والتجريب التربوى والتعليمى فى هذه الفترة^(٤) ، ولذلك قررت الخطة تجميع كافة إمكانات البحث التربوى عن طريق إنشاء مركز تحشد فيه كافة إمكانات البحث التربوى يكون مهمته القيام بالدراسات والبحوث الأساسية والتطبيقية المتصلة بكل نواحي التعليم وان يضع نتائج بحثه موضع التجريب قبل أن تقدم إلى واضعى السياسات والخطط ، و أنشئ المركز القومى للبحوث التربوية بالقرار الجمهورى ٨٨١ لعام ١٩٧٣ وكانت من مهامه إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية من كافة جوانبها ، و تزويد أجهزة وزارة التربية والتعليم بحاجاتها من الوثائق والبيانات التربوية المستقاة من المصادر المحلية والخارجية. وذلك عن طريق قطاع الدراسات والبحوث والتجريب- جهاز التوثيق والأعلام-جهاز الإحصاء والحاسب آلى^(٥)

كما أنشئ المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بالقرار الجمهورى رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٧٤ ، مع توجيهات 'بأنه لا قيود ولا حدود بالنسبة لما يبيده الأعضاء من آراء ، أو ما يجرونه من بحوث ودراسات فى مجال عملهم القومى'^(٦) .

^١ كينيث ن. روس : اسهام البحث التربوى فى السياسات التربوية لصالح الفقراء ، مستقبلات ، ع٤ ، م٢٠ ، اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٥٨٣

^٢ -سيف الاسلام على مطر : العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية ، دراسات تربوية ، ج٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، مارس ١٩٨٦ ، ص١٨٧

^٣ سيف الاسلام على مطر: العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية ، مرجع سابق ، صص٢١٧

٢٢٣

^٤ - وزارة التربية والتعليم : سياسة التربية والتعليم ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، صص٤٥

^٥ ج.م.ع ، رئاسه الجمهوريه : قرار رئيس جمهوريه مصر العربيه رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن انشاء المركز القومى للبحوث التربويه .

^٦ المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم ، الدورة الاولى ، مرجع سابق ص١٥

ج-الأخذ بمبدأ التجريب قبل التعميم :

فى عام ١٩٦٨ تم تشكيل مجلس للإشراف على التجارب التربوية بموجب القرار الوزارى رقم ٥٢ لعام ١٩٦٨ وكانت أهم اختصاصات المجلس هى بحث وإصدار التوصيات الخاصة بتخطيط سياسة التجريب واختيار المدارس والتجارب التى تجرى فيها والإشراف عليها ومتابعتها وتقويمها ونقل ما ينجح من هذه التجارب إلى المدارس الأخرى.^(١)

وهدفت الخطتين الخمسية والعشرية إلى تطوير التعليم الإلزامى عن طريق مد سنوات الدراسة وتطوير مناهج العلوم والرياضيات وان تنتشر المدارس العامة روح المدرسة الفنية وذلك من خلال الدراسات العملية ولتحقيق هذا الهدف حرصت الوزارة على التجريب فتم إنشاء المدرسة التجريبية ذات الثمانى سنوات بمدينة نصر بمعونة جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٧٤ ، وتعادل شهادتها الشهادة الإعدادية وكانت أهداف هذه التجربة:-

أ. " الكشف عن مدى إمكانية ضم التعليم الابتدائى والإعدادى فى مدرسة واحدة مع خفض سنوات الدراسة بهاتين المرحلتين من ٩ سنوات إلى ٨ سنوات وذلك بغية مد التعليم الأساسى إلى نهاية المرحلة الإعدادية وفقا لسياسة الدولة .

ب.إحداث التكامل بين العلوم النظرية وتطبيقاتها العملية ، والعمل الإنتاجى عن طريق إدخال مقررات البوليتكنيك فى المنهج المدرسى .

ج.تحديث مقررات العلوم (الطبيعة- الأحياء - الكيمياء) والرياضيات بما يساير الاتجاهات العالمية المعاصرة .

د.الأخذ بنظام التقييم المستمر لأعمال ونشاط التلميذ على مدار العام مع إلغاء نظام امتحانات نصف العام وكذا تجريب تطبيق نظم حديثة للتنظيم والإدارة والتوجيه الفنى .

هـ.والهدف النهائى هو التوصل إلى نموذج تعليمى يتم بمقتضاه تنمية شخصية التلميذ بأبعادها المتعددة الفكرية والعلمية والعملية والبدنية والاجتماعية " ^(٢)

ثانيا التمهيدي لزيادة مدة التعليم الإلزامى :

يرتبط التعليم الإلزامى بعدد السنوات التى يمكن أن توفرها الحكومات لهذا التعليم فهو يمكن أن يعنى : ادنى عدد من سنوات التعليم ينتظر من المنتفع بها أن يحقق خلاله مستوى من الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب يمكن الحفاظ عليه عن طريق الخدمات التى تقدم من خارج المدرسة بعد التخرج ، أو أقصى عدد من السنوات التعليمية تملك الحكومة توفيره لجميع أو اغلب مواطنيها، ويفترض انه من ثلاث لأربع سنوات ولكنه فى الدول الأسعد حظا من الناحية الاقتصادية قد يمتد من عشر إلى اثنتى عشرة سنة ^(٣)

و ترجع اتجاهات مد سنى الإلزام إلى عام ١٩٣٤ عند صدور التوصية الأولى للمؤتمر الدولى للتعليم العام، وكانت فكرة إطالة مدة الإلزام قد اقترنت بسن العمل والتدريبات المهنية .

^١ المركز القومى للبحوث التربوية :وزراء التعليم فى مصر ، مرجع سابق ،ص ١٨٣

^٢ - ج. م.ع، المركز القومى للبحوث التربوية ، وحدة التجريب : تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ، ذات الثمانية صفوف بمدينة نصر ، القاهرة ،يناير ١٩٧٧ . المقدمة

^٣ جاك حلاق :الاستثمار فى المستقبل.... مرجع سابق ص١٥٩

وقد حدد المؤتمر هذه المدة من سبع سنوات إلى تسع أو عشر سنوات حسب سن الالتحاق ثم تدرج بعد ذلك إلى فكرة التعليم المستمر على مدى سنَى العمر، أيضا أعطى المؤتمر أولوية للتعميم قبل زيادة مدة الإلزام أى انه اشترط التعميم قبل مد سنوات الإلزام. (١)

ولكن هذا الاتجاه قد بدأ التخطيط له فى مصر بداية من السبعينيات مع أمنيات الخطة الخمسية الثانية بأن يتم مد سنوات الدراسة فى عهد الخطة الخمسية الثالثة، وهى الخطة التى صدرت فى مرحلة رفع شعار بناء الدولة العصرية، ولهذا حرصت الخطة على إصلاح التعليم من خلال التركيز على كيف التعليم، متمثلا فى إطالة فترة الإلزام وتحسين نوعية التعليم.

وكانت الخطوة الأولى لإطالة فترة الإلزام التى اتخذتها الخطة الخمسية الثالثة (٧١/٧٠ - ٧٥/٧٤) هى توفير الأماكن الكافية فى المدارس الإعدادية لاستيعاب جميع الناجحين فى الشهادة الابتدائية، ثم جاءت الخطة العشرية ٧٣/٧٢ - ١٩٨٢/٨١ لتؤكد هذا الاتجاه لنفس الأسباب وهى أن مدة التعليم الإلزامى - ست سنوات - غير كافية لتكوين المواطن، وكان السبيل الأول هو توفير الأماكن الكافية فى المدارس الإعدادية ووضع الوزارة سياستها فيما يتعلق بالمباني المدرسية على أساس استغلال المبنى المدرسى فى التعليم الابتدائى والإعدادي بما لا يزيد عن فترتين مع الحرص على توفير اليوم المدرسى الكامل كلما أمكن ذلك. ! !

وقد أوضح وزير التعليم فى عام ١٩٧٩ " بأن نظام الفترتين فى حوالى ٤٠٪ من المدارس الإعدادية يحول دون تحقيق العملية التعليمية فى هذه المرحلة لأهدافها المنشودة... واصبح التعليم الإعدادي بوضعه الراهن امتدادا للتعليم الابتدائى بالصيغة ذاتها من حيث القصور فى الإمكانيات المتاحة(٢)"

وقد ارتبطت فكرة مد الإلزام بالاهتمام بالدراسات العملية فى الخطتين الخمسية الثالثة والعشرية ولكن باتجاهين مختلفين، فالأولى أشارت إلى "ضرورة الاهتمام بمناهج العلوم والرياضيات لكى تكون فى مستوى مناهج الدول المتقدمة وذلك عن طريق الدراسات العملية"، أما الخطة العشرية فقد بنت سياستها على أن "تنتشر المدارس العامة روح المدرسة الفنية تشجيعا على ممارسة العمل اليدوى والاتجاه بالتعليم النظرى وجهة تطبيقية(٣)"

ثالثا - التوسع فى مراكز المنتهين من التعليم الابتدائى و مدارس الفصل الواحد :

اهتمت الخطة الخمسية الثالثة والخطة العشرية بمستقبل خريجي المرحلة الإلزامية فأصبحت مرحله مفتوحة لطريقتين تعليميين أما التأهيل المهنى أو مواصلة الدراسة فى المراحل التعليمية التالية، وليست مرحله مغلقة بالنسبة ل ٧٥٪ من خريجها كما كانت فى الستينات، كما أنها عملت على التوسع فى التعليم الإعدادي لاستيعاب كل الناجحين فى التعليم الإلزامي وكذلك بالنسبة للتعليم الثانوى.

ومن الجدير بالذكر أن الوزارة عام ١٩٦٥/٦٤ قد أنشأت عشرة مراكز تدريب نظرا لعدم التحاق جميع التلاميذ المنتهين من المرحلة الابتدائية بالمدارس الإعدادية، ولتدريب الطلاب على بعض الحرف اليدوية طبقا لمتطلبات البيئة المحلية.

١ - ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، مركز التوثيق التربوى: توصيات المؤتمر الدولى للتعليم العام من عام ١٩٣٤

- ١٩٧١، مرجع سابق، صص ١-٣

٢ - وزارة التربية والتعليم، مكتب الوزير: ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر، القاهرة،

سبتمبر ١٩٧٩، صص ١٧، ١٨

٣ - يرجى الرجوع للجزء الخاص بالخطتين الخمسية و العشرية

وقد زادت هذه المراكز بمعدل خمسة مراكز سنويا حتى أصبح عددها ٣٩ مركزا في عام ١٩٧١ موزعة على جميع المحافظات ، وروعي في الخطة زيادة هذه المراكز حتى تصل في نهاية الخطة ٨٦ مركزا تضم ١٠٠٠٠٠ دارس بعد أن كانت تضم ١٢٥ دارسا عام ١٩٦٥ .

والهدف من هذه المراكز كما ذكرته الخطة هو " تهيئة فرص العمل الحرفي والمهني لبعض التلاميذ الذين لا تمكنهم قدراتهم أو ظروفهم الاجتماعية من مواصلة التعليم إلى مرحلة أعلى".

وذلك بالإضافة إلى إنشاء المدرسة ذات الفصل الواحد (أو الفصلين) لاستيعاب الأطفال الذين تسربوا من المدرسة الابتدائية قبل الصف السادس أو الذين أحجموا عن دخولهم لسبب أو لآخر وذلك لضمان عدم ارتدادهم إلى الأمية، وقد روعي في هذا النوع من المدارس ما يأتي:

- ١- إعطاء الأولوية للكفور والنجوع القليلة السكان والمحرومة من الخدمات التعليمية.
- ٢- قصر المنهج الدراسي على اللغة العربية والحساب والثقافة الدينية والصحية ويكون المعلم مسئولا عن توصيل الأطفال إلى مستوى تحصيلي معين عند نهاية كل فتره زمنية.
- ٣- السماح للأطفال الذين يبلغون مستوى تعليميا معينًا بالانتقال إلى المدارس النظامية في الصفوف المناسبة لمستواهم التعليمي.
- ٤- استخدام أية مبان صالحة أو المساجد كفضول للدراسة ويتولى التدريس إمام المسجد أو المعلم المتقاعد أو المكلف بالخدمة العامة من أبناء القرية^(١)، وترجع أهمية مدارس الفصل الواحد إلى أنها تمكن من وصول الخدمة التعليمية للمناطق النائية دون عبء أو هدر لبناء مدارس كاملة ، كما أنها تستوعب المتسربين من المرحلة الإلزامية وذلك لضمان عدم ارتدادهم إلى الأمية .

ومن هنا أصبح التعليم الإلزامي تعليما متنوعا ذا قنوات مفتوحة تلائم الظروف المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال في سن الإلزام .

الجوانب السالبة في الخطة :

اتسمت الخطة العشرية ١٩٧٢-١٩٨٢ بعدة جوانب سلبية أثرت على تحقيق أهداف التعليم الإلزامي في تلك الفترة كان من أهمها :-

أولا : طموح الخطة الزائد وعدم تحقيق أهدافه

اتجهت الخطة العشرية إلى الكيف بصوره كبيره وبشكل طموح مقارنة بخطة التعليم الأولى ٦٠-٦٥، حيث أن مشروع الخطة الخمسية الأولى ركز على التقديرات الكمية بصوره كبيره ، ولكن كانت هناك مبالغت في تقديرات الخطة من حيث التقديرات الاستثمارية أو تقديرات الفصول والأبنية فقد كانت الخطة كلها ضرب من ضروب الطموح الزائد ، الذي لم يراع الظروف الاقتصادية للدولة في هذه المرحلة

فالخطة العشرية في عام ١٩٧٨ قدرت ٣٣٢٤ فصلا جديدا ، و ٢٢١ مدرسة جديدة لابندائي ، و ٣٣٤ حجرات تلحق بمدارس قائمه ، ٣٥ مدرسه إحلال، وللإعدادي العام ٨٠٤ فصلا جديدا ، ١٩ مدرسه جديده، ١٢٠ حجرة تلحق بمدارس قائمه ، ١٥ مدرسة إحلال - كما هو موضح بالجدول () - في حين أن وثيقة توزيع الاستثمارات عام ١٩٧٨ بينت انه " أن الوزارة لا تستطيع مواجهه احتياجاتها من المباني سواء كان ذلك بالنسبة لإنشاءات الفصول الجديدة أو لمواجهه الموقف الناشئ عن سقوط بعض المدارس ولهذا فقد تضمنت الخطة مشروعات المباني على الوجه التالي:

- -بناء ٧٠ مدرسه جديده بالتعليم الابتدائي - بناء ٣٥ مدرسه إحلال بالتعليم الابتدائي-بناء ٣٥ مدرسه جديده بالتعليم الإعدادي - بناء ١٠ مدرسه إحلال بالتعليم الإعدادي- بناء ٩٧٠ حجره ملحقه بالمدارس الابتدائية - بناء ٥٠٥ حجره ملحقه بالمدارس الإعدادي.

^١ - ج.م.ع، مكتب وزير التعليم : بيان وزير التعليم امام مجلس الشعب ، فبراير ١٩٧٧ .

وكانت النتيجة أن هناك فارقا كبيرا في التقديرات الاستثمارية للخطة العشرية وبين الخطة السنوية لعام ١٩٧٨ .

جدول (١٧)

تقديرات الخطة العشرية والتنفيذ الفعلي لإحدى سنوات الخطة

البيان / المرحلة	إبتدائي تقديري	إبتدائي فعلي ^(١)	الفارق	إعدادى تقديري ^(٢)	إعدادى فعلي	الفارق
الفصول	٣٣٢٤	٩٧٠	- ٢٣٥٤	٨٠٤	٥٠٥	- ٢٩٩
لمدارس	٢٢١	٧٠	- ١٥١	١٩	٣٥	+ ١٦
كلفة مشروعات تعليمية	١٠٤٩٤٢٥٠	١٢٨٠٦٠٠	- ٩٢١٣٦٥٠	٦٥٩٢٩٥٠	١٣٤٩٤٦٠	
كلفة مباني	٣١٨١٢٣٠٠	٤٧٠٥٠٠٠	- ٢٧١٠٧٣٠٠	١٧٩٦٢٣٠٠	٣٦٠٧٠٠٠	

وقد يرجع هذا لعدة أسباب :

أولاً: عدم اعتماد الخطة على بيانات صحيحة .

ثانياً : الظروف الاقتصادية التي مرت بها مصر في هذه الفترة واستبدال الخطط طويلة

المدى بأخرى سنوية .

ثالثاً : أن خطه الستينات حددت معدلات للعملية التعليمية طالب / مدرس ، مدرس / فصل

كاتب / مدرسة .. الخ ، وقد كانت هذه المعدلات بمثابة دليل عمل لتقديراتها ولكن الخطة العشرية لم تراعى هذه المعايير .

رابعاً : أو أن يكون مشروع الخطة مناورة سياسية في مرحلة الاحرب واللاسلم .

ثانياً: تخلف الخطة عن نسب الاستيعاب المقررة :

كانت من أهم المشكلات التي واجهت التعليم الإلزامي خلال هذه الفترة هي قصور المدارس

القائمة عن تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال الذين هم في سن الإلزام .

وقد زادت مشكلة المباني المدرسية تعقيدا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حيث تم الاستيلاء على

عدد كبير من المدارس لاستخدامها كمركز إيواء للمهجرين ، ولم تتمكن الوزارة من تعويض هذا

الكم الذي فقدته من المدارس لأنه لم تخصص لها الميزانية الكافية ، كما انه ليس لديها الكوادر

المدربة للقيام بما كانت تقوم به مؤسسة الأبنية التعليمية التي تحولت إلى شركة حكومية للتصميمات

والاستشارات الهندسية عام ١٩٦٥^(٣)

وقد واجهت الوزارة عدة ضغوط في هذه الفترة لتخلف الخطة عن الاستيعاب المقرر لأنه

يعكس أثره بصفة مباشرة على زيادة رصيد الأميين سنه بعد أخرى^(٤) .

مما اضطرها لتقديم مشروع خطة خمسية لتعميم التعليم الإلزامي ، يتضمن زيادة الاستيعاب

من العام الدراسي ٧٤/٧٥ - ٧٩/٨٠

١- ج.م.ع، وزاره التربيه والتعليم ،مكتب نائب الوزير: توزيع استثمارات الخطة لعام ١٩٧٨ ،القاهرة، ديسمبر

١٩٧٧ . جدول ٢

٢- المرجع السابق

٣- سمير لويس سعد : مدى ملائمة المباني المدرسية .. ، مرجع سابق صص ٣٤ ٣٥

٤ رئاسة الجمهوريه ، المجالس المتخصصة : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ،

الدوره الاولى ، يونيه - سبتمبر ١٩٧٤ . صص ٣٠، ٣١

جدول (١٨)

مشروع الخطة الخمسية لتعميم التعليم الإلزامي خلال الفترة من ٧٥/٧٤ - ٧٩/٧٩ (١)

العالم	٧٥/٧٦	٧٦/٧٧	٧٧/٧٨	٧٨/٧٩	٧٩/٨٠
الملزمون بالآلاف	٩٣١	٩٤٩	٩٥٩	٩٦٤	٩٧٠
المقبولون بالآلاف	٧٣٥	٧٥٩	٨٢٥	٨٩٦	٩٧٠
النسبة	٧٨%	٨٠%	٨٦%	٩٣%	١٠٠%
الزيادة بالآلاف	١٣	٢٤	٩٦	٧١	٧٤
الفصول الجديدة	٣٢٥	٦٠٠	١٦٥٠	١٧٩٠	١٨٥٠
تكلفه فصول جديده بالآلاف	٨١٣	١٥٠٠	٤١٢٥	٤٤٧٥	٤٦٢٥
عدد المعلمين المطلوب	٣٩٠	٧٢٠	١٩٨٠	٢١٥٠	٢٢٢٠
المرتبات بالآلاف	٨٤	١٥٣	٤٢٦	٤٦٢	٤٧٨
إجمالي التكلفة بالآلاف	٨٩٧	١٦٥٣	٤٦٥١	٤٩٣٧	٥١٠٣

ولكن فى أواخر عام ١٩٧٦ وجهت لجنة التعليم والبحث العلمى للرد على بيان الحكومة نقداً شديد اللهجة للحكومة بالنسبة لسياسة الوزارة للاستيعاب الكامل للملزمين ورد فيه:

" لقد صدرت عدة وعود فى هذا المجال فى بيانات وزارية سابقة غير أن التنفيذ العملى دل على أن الهوة مازالت كبيره بين الوعود والتنفيذ، وتأمل اللجنة أن ترسم الوزارة خريطة جغرافية لتوزيع المدارس فى كافة أنحاء الجمهورية حسب المعدلات الدولية والعلمية السائدة على أن تضع جدولاً زمنياً لتنفيذها على مدار الخطة الخمسية فى ضوء الإمكانيات المادية والبشرية التى تسمح بها ظروفنا "

كما ذكر البيان أن الوزارة ستنفذ برنامجاً عاجلاً لتصفيه الأمية حتى سنة ١٩٨٠ فى شريحتين كبيرتين هما: عمال قطاع الصناعة وعمال الزراعة الموسمين، وتنتهز اللجنة هذه الفرصة لتعبر عما نما لها من شك حول قدره الوزارة على تنفيذ هذا البرنامج الأمر الذى يدعو اللجنة إلى التوصية بتوجيه هذه الأموال إلى التعليم الإلزامي علنا ننجح فى القضاء على الأمية من منابعها الأولى" (٢)

وبالفعل تبين أن خطة ٧٥/٧٤ - ٧٩/٧٩ ١٩٨٠ لم تحقق أهدافها وتخلفت عن حد الاستيعاب المقرر لها مما اضطر الوزارة إلى تعديل الخطة بهدف إمكان الوصول إلى الاستيعاب الكامل عام ١٩٨٢ بدلاً من عام ١٩٨٠ .

١ المرجع السابق، ص ٨٣

٢ مجلس الشعب، لجنة التعليم والبحث العلمى: رد اللجنة على بيان الحكومة ١١/١٢/١٩٧٦، استنسل،

وقد تشكك المجلس القومي للتعليم من أن إمكانيات التنفيذ سوف تتيح تخفيض هذه الفجوة الكبيرة خلال سنتين أو ثلاثة^(١)، مما اضطر المجلس القومي إلى اقتراح "دراسة إمكان خفض عدد سنوات الإلزام إلى خمس سنوات دراسية مع مراعاة امتداد فترة العام الدراسي إلى أربعين أسبوعا بدلا من ثلاثين حاليا وهذا الاقتراح يساعد على سرعة تحقيق الاستيعاب ، كما يساعد على تحقيق وفر نحو سدس التكلفة الحالية، ويمكن الاستفادة منه في تنفيذ خطة المباني اللازمة وخطة تخريج المعلمين وغير ذلك".^(٢)

جدول (١٩)

جدول مقارنة لتقديرات خطة الاستيعاب ١٩٧٩-٧٤ والتنفيذ الفعلي

العام الدراسي	تقديرات الخطة		التنفيذ الفعلي		الفرق %
	مزمين بالآلاف	مقبول بالآلاف	النسبة %	المقبولين بالآلاف	
٧٥/٧٤	٩٦٣	٧٢٢	٧٥	٧٤٦,٥٢٥	+٢,٥
٧٦/٧٥	٩٣١	٧٣٥	٧٨	٧٥٦,٤٢٦	٢,٢+
٧٧/٧٦	٩٤٩	٧٥٩	٨٠	٧٦٦,٠٠٨	+٠,٧
٧٨/٧٧	٩٥٩	٨٢٥	٨٦	٧٨٢,٠٠٥	-٤,١
٧٩/٧٨	٩٦٤	٨٩٦	٩٣	٧٩٣,٠٧٢	-١٠,٧

والجدول السابق يبين أن الخطة في سنواتها الأولى قد تفوقت على تقديراتها بقدر كبير ولكن بداية من عام ١٩٧٧ بدأت في الانحدار عن الزيادة التي حققتها في السنوات الأولى وأيضا عن التقديرات المقررة في الخطة ، وقد يرجع هذا إلى عاملين يمكن ان يكونا سببا في هذا الانحدار المفاجئ في الخطة :

• أولهما: تدهور نسبة الأنفاق على التعليم من الموازنة العامة للدولة فقد كانت النسبة على مدار سنوات الخطة بداية من عام ٧١/٧٠ ٤,١% ، ٤% ، ٤,٥% ، ٣,٦% ، ٢,٩% ، ٣,٦% ، ٣,٢% ، ٣% ، ٢,٦%^(٣)

• ثانيا - عدم الاستقرار الوزاري خاصة وأن التشريعات وضعت الكثير من عناصر العملية التعليمية تبعا لقرار الوزير^(٤).

ومما سبق يتبين أن مجلس الشعب والمجالس القومية كانت تمارس ضغطا على الوزارة بشأن قضية الاستيعاب - وان الاستيعاب هو القضية الأولى للمهتمين بالتعليم في تلك الفترة على أنه الحل الأمثل للقضاء على الأمية من منابها الأولى مما اضطر المجالس اقتراح خفض عدد سنوات الإلزام ، مما يبرز الصراع بين تحقيق الاستيعاب من جهة ، ورفع مستوى الأداء ومد سنوات الإلزام من جهة أخرى التي كانت تتجه إليها سياسات الوزارة وخططها .

١ رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: إصلاح التعليم الابتدائي، مرجع سابق، ص ٢٦

٢ المرجع السابق ص ٢٧

٣ وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للمعلومات والتوثيق :دراسة إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعي في

مصر في ثلاثين عاما (خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٩/٨٨) ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٧٥

٤ وزراء التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ ٩٨

مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨-١٩٨٢

وضعت عام ١٩٧٧ خطة خمسية للتعليم ١٩٧٨-١٩٨٢ بعنوان "الإنسان المصرى" التعليم والبحث العلمى والتدريب وتخطيط القوى العاملة"

وقد بدأت الخطة بعدة تساؤلات تعكس اتجاهها جديدا للتعليم لم تطرحها الخطط السابقة ،وهى ضرورة التغيير ومسايرة التعليم للاتجاهات العالمية وهذه التساؤلات هى :

١. هل هناك ضرورة لوجود ثنائية بين التعليم العام والتعليم الفنى ؟
٢. كيف يمكن الربط بين التعليم وبين مراكز الإنتاج والخدمات ؟
٣. هل اتخاذ العمل محورا تتجمع حوله الدراسات والمناهج المختلفة اتجاه يعالج قضية الفصل بين النظرية والعمل ؟

- كما طرحت عدة قضايا لكى تؤخذ فى الاعتبار لملاءمة التغير للحياة المعاصرة من أهمها
- أ. أن أي تعليم نظامى مهما كانت مدته يصبح غير كاف لأعداد الفرد ليتلاءم مع هذا التغير ، الأمر الذى يتطلب الاهتمام ببرامج التدريب .
 - ب. من الضرورى البحث فى كيفية توفير المرونة اللازمة لتعديل نظم التعليم وتطوير مناهجه ، وإنشاء الأجهزة اللازمة لاستمرار التعديل والتطوير .
 - ج. لكى يتكيف الإنسان مع هذا التغير فلا بد من العناية بوسائل التربية لكى يتقبل الإنسان هذا التغير ويسهم فيه .
 - د. لا بد من أحداث تجديد مستمر فى القيم والعادات بحيث تقل حدة الصراع بين الأجيال المختلفة التى تتعايش مع بعضها^(١) .

المبادئ والاسس التى ارتكزت عليها خطه التعليم :

- أولا: التعليم حق لكل مواطن بقدر ما تحتل قدراته الذهنية :
- ثانيا: التعليم عملية وظيفية حاكمة من قبل المجتمع من حيث آثاره ونتائجه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقومية والحضارية .
- ثالثا: اتساع مفهوم ديمقراطية التعليم ليشمل :
- توفير الفرص المتكافئة خلال عملية التعليم ذاتها لمواجهة الفوارق الاجتماعية بين الطلاب وما يترتب على ذلك من آثار فى تحصيلهم .
- تحقيق التوازن بين التعليم فى الريف والتعليم فى الحضر .
- إعادة النظر فى الازدواج بين التعليم النظرى من جانب والمهنى من جانب آخر .
- إشراك جميع الأجهزة التى تطبق النظام التعليمى أو تنفيذ منه فى رسم السياسة التعليمية .
- رابعا: تطور التعليم وفق خصائص المجتمع والعصر .
- خامسا : استراتيجىة الكم و الكيف وكفاءة التعليم .
- ضرورة التصدى لاستراتيجىة الكيف فى التعليم بمنهج علمى واضح على أساس المفهوم المتصل بتجديد وتحديث التعليم بكل مدخلاته وأبعاده ،شمولا لكل أنماطه ومناهجه وأساليبه ونظم تقويمه وعائده ، والاجتهاد الفكرى للنظرة المستقبلية ،وكل ذلك يفرض التحرر من الأنماط التقليدية إلى أنماط مستحدثة لها طابعها العصرى .

١ وزارة التخطيط : الخطة الخمسية ١٩٧٨/٧٨ الانسان المصرى " التعليم والبحث العلمى والتدريب" وتخطيط

استثمارات التعليم خلال الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢

بلغت الاستثمارات المخصصة للمرحلة الابتدائية في خطه ١٩٧٧ نحو ٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيهاً ويتضمن ذلك بناء ٥٠ مدرسة ابتدائية جديدة نصفها سعة ١٢ فصلاً ، والنصف الآخر سعة ٦ فصول وبناء ٦٠٠ حجرة ملحقة بالمدارس الابتدائية - على ألا تزيد كثافة الفصل عن (٤٠ - ٤٥) تلميذاً ، كما خصص مشروع الخطة للمرحلة الإعدادية في استثمارات ١٩٧٧ نحو ٥,٣٠٠,٠٠٠ جنيهاً وذلك لبناء ٣٠ مدرسة جديدة وكذلك بناء ١٠٠٠ حجرة بالمدارس الإعدادية القائمة .

جدول (٢٠)

استثمارات التعليم خلال الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ (١)

البيان / السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	الجملة	نسبة
ابتدائي	٨٥٠٠	٩٥٠٠	١١٠٠٠	١١٥٠٠	١٢٣٥٠	٥٢٨٥٠	٣٧,٠٩
إعدادي	٥٠٠٠	٥٧٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٢٠٠	٣٣٤٠٠	٢٣,٤٤
عام	٦٥٠	٧٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠	٤٥٥٠	٣,١٩
فنى	٤٥٠٠	٥٠٧٤	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٠٠٠	٣٢٠٧٤	٢٢,٥١
معلمين	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٥٠٠	١٩٠٠	١,٣٣
تربيته خاصة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٠	١٦٠٠	١,١٢
تعليم كبار	٦٢	٦٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٢٤	٠,٣٠
الفصل الواحد	٦٤	٦٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٢٨	٠,٣٠
مشروعات عامة	١٦٢٤	١٨٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	١٢٤٢٤	٨,٧٢
عسكرية	٥٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٥٠	٢٨٥٠	٢,٠٠
جملة	٢١٥٠٠	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٤٢٥٠٠	١٠٠

ومن الجدول السابق يتضح أن مشروع الخطة قد خصص للتعليم الابتدائي والإعدادي معا ٦٠,٥٣٪ من الاستثمارات في حين أنه في استثمارات الخطة ٦٠-١٩٦٥ كان التعليم الابتدائي يخصه ٣١,٥٪ والتعليم الإعدادي ٥,٧٪ .

وهذا يوضح أن الوزارة قد أعطت الأولوية المطلقة للتعليم الابتدائي والإعدادي على اعتبار أنه أصبح امتداداً للتعليم الابتدائي ، وحيث استوعبت المدارس الإعدادية نحو ٩٣٪ من إجمالي عدد الناجحين في الشهادة الابتدائية منهم ٨٠٪ في المدارس الرسمية و ٢٠٪ في المدارس الخاصة وفصول الخدمات .

الجوانب المطورة لكيف التعليم الإلزامي في مشروع الخطة:

تميزت هذه الخطة بالعديد من الجوانب الإيجابية التي كان يمكن أن تكون أساساً قوياً لتطوير وإصلاح التعليم الإلزامي في مصر من أهمها .

١- تطوير أسس التخطيط الكيفي في مصر:

تميزت الخطة بوضع أسس للتخطيط الكيفي في مصر ولعل هذا يظهر بوضوح في عنوان الخطة وهو بناء الإنسان المصري من خلال التعليم والبحث العلمي والتدريب وتخطيط القوى العاملة ، وكان هدفها هو " إعداد الفرد المصري المؤمن بربه ووطنه والمسلح بالقيم الروحية والأخلاقية وبالمعرفة والمنهج العلمي في التفكير " .

وكانت من أهم المبادئ التي ارتكزت عليها الخطة التصدي لإستراتيجية الكيف بمنهج علمي على أساس المفهوم المتصل بتجديد وتحديث التعليم بكل مدخلاته وأبعاده ، شمولاً لأنماطه ومناهجه وأساليبه ونظم تقويمه وعانده، وكانت أهم الوسائل التي اقترحتها الخطة لتحقيق هذا التطوير:

أ. الشمولية والتكامل بين مستويات ونوعيات العملية التعليمية ، وبين أجهزة التعليم ومؤسساته مثل المجلس القومي للتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية ، المجلس الأعلى للجامعات من جانب ومؤسسات الإنتاج وخدمات الإنتاج من جانب آخر - الشمولية في أهداف التعليم ووظائفه من حيث الأداء والتقييم لكافة الأهداف والنتائج - الشمولية في إعداد الفرد من حيث الجوانب الروحية والعقلية والصحية والفنية للفرد .

ب. انفتاح التعليم على البيئة والمجتمع لكي يحقق التعليم أهدافه الحقيقية

ج. ذاتية الفكر واستقلاله : وذلك بالتخلص من أساليب التعليم التقليدية مثل الحفظ والتلقين ونظم الامتحانات التي تعضد هذا الأسلوب .

د. التعليم غير التقليدي: المدرسة ذات الفصل الواحد - المدرسة التجريبية الموحدة - المدرسة الثانوية الشاملة .

هـ. -ديناميكية الحركة التعليمية : من خلال تطويع المناهج وأساليب التعليم لمواكبه التطور، و الاستفادة من الاجتهادات والتجارب ومحاولة تعميمها ونشرها

و. المستقبلية: أى البعد المستقبلي وهو اما بتخصيص مقررات بذاتها او عكس هذا المفهوم على مختلف المناهج وعلى الأخص موضوعات السكان والبيئة والطاقة وغيرها - وهذا الأسلوب يجعل الدارسين يشاركون بالتصور والفكر في مختلف الموضوعات التي سيواجهونها في مستقبل حياتهم ، الأمر الذي يربط التعليم بحركة المجتمعات وتطورها نحو المستقبل ويقضى على مشكلة قصور العملية التعليمية عن ملاحقه التطور في المجتمعات^(١)

وقد قدمت الوزارة عدة استراتيجيات مقترحة لتغيير التعليم الإلزامي خلال الخطة في اطار ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم وكانت اهم هذه الاستراتيجيات :

◆ استراتيجية التوسع الكمي : حيث أن : " وراء قصور استراتيجيات الكم في مجال القبول والاستيعاب بالمدارس أسبابا رئيسية أهمها استمرار التعليم على شكل محتواه وأساليبه وأدواته التي كان عليها في الأصل كتعليم للقلة ونموه عدديا إلى الحد الذي لم تبق أمامه إلا فئات الأطفال والشباب الأقل حظا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والأقل قدرة وقابلية على التعليم بأنماطه وأساليبه ، ومحتوياته القائمة ، ولهذا لابد من تكثيف الجهود لاستيعاب هذه الفئات والإبقاء عليها بنجاح في داخله ، وتبنى صيغ وأساليب جديدة ملائمة لتعليمهم ولكن يتطلب هذا الانتقال إلى استراتيجيات مكمله " .

◆ استراتيجية التركيز على جودة التعليم:

"وقوام هذه الاستراتيجية تجويد مدخلات التعليم وإعطاء الأولويه لتجديدها بما يؤدي إلى رفع كفاءته الداخلية والخارجية ، فيقل الهدر فيه من رسوب و تسرب وتزداد ملاءمته للحياة ومطالب سوق العمل " ويتطلب التحول إلى الكيف مزيدا من الموارد ، ومزيدا من الدراسات والبحوث التي تحدد الآثار الحقيقية لكل مدخل من مدخلات التعليم ، و تكشف لنا عن صيغ تعليمية أجود .

وقد اقترحت الوزارة عدة برامج لتغيير التعليم الإلزامى فى تلك الفترة فى اطار الاستراتيجيات المقترحة وكانت من اهم هذه البرامج :

- برنامج تنمية التعليم الأساسى : ويتناول تطوير التعليم الابتدائى والإعدادى القائم من أبعاده المختلفة ليصبح تعليما أساسيا للأطفال ملائما للبيئات المختلفة فى المجتمع .
 - برنامج معالجة الهدر وتحسين معدلات التدفق الطلابى بمراحل التعليم المختلفة : وهو يركز على ظاهرتى الرسوب والتسرب وما يتصل بهما من عوامل تربوية ونفسية واجتماعية وكيفية معالجتهما .
 - برنامج إدخال العمل المنتج وتنمية الثقافة التكنولوجية فى التعليم العام .
 - برنامج تأصيل الديمقراطية فى نفوس النشء .
 - برنامج ترسيخ القيم الدينية والخلفية فى نفوس النشء .
 - برنامج التربية لتحقيق الذات .
 - برنامج تربية الأطفال قبل سن السادسة .
- وفيما يتعلق بتنمية البنى القاعدية وهياكل الإنتاج اللازمة لتطوير التعليم :
- * -برنامج لتطوير مؤسسات إعداد وتدريب العاملين فى التعليم .
 - * -برنامج تنمية أجهزة تصميم المناهج وإنتاج الكتب والأدوات التعليمية .
 - * -برنامج تنمية النظم الحديثة للمعلومات والبحوث التربوية فى وزارة التعليم .
 - * -برنامج تطوير الإدارة التعليمية .
 - * -برنامج تنمية التكنولوجيا التربوية الجديدة والصناعات المتصلة بها .
 - * -برنامج التجديد التربوى .
 - * -برنامج تطوير صناعات الأبنية والتجهيزات المدرسية (١)

ومن العرض السابق لاهم الاستراتيجيات والبرامج المقترحة لتطوير وتحديث التعليم يتبين ان الوزارة قد وضعت أسس نظرية لمفهوم الكيف فى التعليم واستراتيجيات تجويده كما استحدثت عددا من الاسس التى يجب ان تركز عليها الخطط والسياسات لتغيير التعليم مثل الشمول والتكامل والديناميكية والمستقبلية ، وقدبلور هذه الاسس من خلال البرامج المقترحة التى تظهر لأول مرة فى سياق الخطط والسياسات ليتم تطوير عناصر العملية التعليمية فى اطار هذه البرامج وليست كسابق العهد فى الخطط التى كانت تتسم بالجزئية فى تناول هذه العناصر ، وتعتبر وهذه الورقة بمثابة ثوره فكرية لتخطيط التعليم عامه والكيف خاصة ، حيث أن مفهوم الكيف منذ الخمسينات قد اتسم بالغموض ليس فقط فى سياسات التعليم وخططه بل أيضا فى الفكر التربوى الذى كان يسود هذه الفترة.

٢-تطبيق بعض وسائل إصلاح التعليم الإلزامى :

بدء فى تنفيذ خطة الإصلاح من العام الدراسى ١٩٨١/٨٠ وذلك من خلال مد سنوات لإلزام وربطه بالبيئة، وكانت إجراءات الوزارة لتحقيق هذا الإصلاح هى:

أولا : العمل على رفع نسب الاستيعاب بالمرحلة الابتدائية والإعدادية .

ثانيا: تجريب نموذجين للتعليم المرتبط بالناحية العملية وهو المدرسة الموحدة ذات الثمانى سنوات والثانية مدارس التعليم الأساسى ذات التسع سنوات وتقويمهما .

ثالثا: إجراء حوار قومى حول إصلاح التعليم وتحديثه عن طريق طرح ورقة عمل على مختلف الأجهزة الشعبية والسياسية والتنفيذية والتعليمية والنقابية .

١ ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم ،مكتب الوزير : ورقه عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر ،القاهرة،

رابعاً : إجراء بعض التجارب والدراسات لضمان جودة المدخلات ومن أمثلة ذلك :

- تجربة التعليم الأساسي في نحو ٤٥٠ مدرسة .
 - تجربة المدرسة ذات الفصل الواحد في نحو ٣٥٠٠ مدرسة .
 - تطوير خطة ومناهج دور المعلمين والمعلمات
 - مشروع تدريب معلمي المرحلة الابتدائية ورفع مستواهم للمستوى الجامعي
 - تحقيق لامركزية الإدارة التعليمية .
 - إنجاز عدد من الدراسات والبحوث والتطبيقات في مجال نظم التقويم (١) .
- كما عملت الوزارة على طرح عدة استراتيجيات لإصلاح التعليم وتحديثه للحوار والمناقشة باعتبار أن العملية التعليمية ملك للمجتمع .

٣- الحد من ظاهرتي الفقد والتسرب:

كان من أهم العوامل التعليمية المسببة للتسرب خلال الفترة السابقة للخطة - كما وردت في نتائج الاستبيانات التي أجراها المجلس القومي للتعليم - ضعف الإمكانيات اللازم توفيرها للتعليم الابتدائي لضمان تحقيق الأهداف المنشودة حيث أن الاعتمادات غير كافية لإقامة المنشآت التي تهدف الخطة التعليمية إلى إنشائها.

كما أن الخدمات التعليمية قاصرة عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات التلاميذ وخاصة ذوى الدخل اليسير ، فالخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والتغذية المدرسية لا تزال في حدودها الضيقة ، وقد بلغت جملة الفاقد في النفقات التعليمية نتيجة التسرب خلال الفترة من ٦٦ / ١٩٦٧ حتى ٧٠ / ١٩٧١ حوالى ١٥،٤٪ من جملة المنصرف ، أما من عام ٧١ / ١٩٧٢ إلى ٧٥ / ١٩٧٦ فقد بلغت جملة الفاقد حوالى ١٨،٦٪ من جملة المنصرف (٢) .

وقد وضعت الخطة عدة وسائل للتغلب على هذه المشكلة كان من أهمها :

- ربط مناهج التعليم الابتدائي بالبيئة وتقديم وجبة غذائية للأطفال وخاصة فى الريف والمناطق النائية ، وكذلك مراعاة المرونة فى نظام الدراسة تنفيذاً لقانون ٦٨ لعام ١٩٦٨ .
- -الأخذ بأسلوب الدور الثانى فى امتحان الشهادة الابتدائية - وهو ما اتبع فى عامي ٦٧ ، ٧٧ - وقد أدى إلى ارتفاع نسبة النجاح من ٦٤٪ إلى نحو ٧١٪ .
- . معالجة التعليم الابتدائي فى ضوء المفهوم الجديد لهذا التعليم باعتباره التعليم الأساسى الواجب توفيره لكل موطن وما يتطلبه ذلك من معالجه مناهجه وخططه فى ضوء ذلك المفهوم .
- -توفير الحد الأدنى من المباني والحجرات بالقدر الذى يضمن سلامه التلاميذ أولاً وبالقدر الضرورى للدراسة ، ولمواجهه فصول التوسع والنمو (٣)

^١ -ج.م.ع، وزير التعليم والبحث العلمى : "بيان" وزير التعليم والبحث العلمى أمام مجلس الشعب ، ديسمبر ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ٤٣

^٢ -رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا : إصلاح التعليم الابتدائي ، مرجع سابق صص ٥٤-٥٧

- ٣ وزارة التربية والتعليم : بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب ، مرجع سابق ، صص ١٩-٢٥

كما جرت عدة محاولات لسد النقص في المعلمين من أهمها :
أولاً- الإفادة من المدرسين المحالين إلى التقاعد لسد النقص في أعداد المدرسين في مختلف المراحل التعليمية ، وكذلك نقل الحاصلين على مؤهلات تصلح للتدريس من وزارات أخرى إلى وزارة التربية والتعليم ، وقف نظام التعاقدات الشخصية للمدرسين وقد صدر القرار الوزاري رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٢ لهذا الغرض

ثانياً- قيام نظار المدارس بالتدريس بناء على النشرة العامة رقم ٤١ لعام ١٩٧٨ بشأن توفير العناصر الصالحة للتدريس^(١)

ثالثاً - التوسع في القبول بدور المعلمين والمعلمات بحيث يزداد عدد الطلبة بمعدل ٥٠٠ طالب وطالبة سنوياً^(٢) وقد أثر هذا على كثافة الفصول في دور المعلمين فقد تجاوزت كثافة الفصل ٣٨-٤٠ طالب/فصل عام ١٩٧٩ بدلاً من ٣٢ طالب/فصل^(٣)

جدول رقم (٢١)

معدلات الزيادة السنوية لمدخلات التعليم أثرها على إنتاجية التعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٨٢^(٤)

مخرج	فاقد	تسرب	نجاح	معلم	فصول	مدارس	مستجد	مقيد	
٣٩,٥	٦٠,٥	٩,٣	٥٥	١,٩	٦,	٢	-٦,٦	-٢,	٦٧-٦٦
٣٨,٢	٦١,٨	٨,٦	٥٦,٧	١,٩	٧,	-٣	١	٧,	٦٨-٦٧
٤٠	٦٠,٠	٨,٨	٥٤,٣	-١,٥	٢,٥	٢,	٦,٣	٢,٣	٦٩-٦٨
٤٤,٤	٥٥,٦	٧,١	٥٦,٤	١٠,١	٢	٣,٣	٦	١,٩	٧٠-٦٩
٤٠,٢٤	٥٩,٧٦	٨,٤٢	٥٤,٩٠	٢,٩٨	٤,٣٦	١,٠٢	٢,٨٢	٢,٦٠	٧٠-٦٥
٤٥,٦	٥٤,٤	٥,٨	٦٠,١	١,٥	٣	٣,٩	٣,٢	٣,٤	٧١-٧٠
٥١,٩	٤٨,١	٥,٦	٦١,٩	٦,	٢,٣	٢,٦	-٢,٨	٣,٦	٧٢-٧١
٥٧,٦	٤٢,٤	٤,٥	٦٢,٨	-٢	٢,٧	٢	٨,	٣	٧٣-٧٢
٥٨,٨	٤١,٢	٣,٧	٦٤,١	-٤	٢	٢,٩	-٢٠,٦	-١,٧	٧٤-٧٣
٦٨,٩	٣١,١	٤,٧	٧٣,٣	٧,٩	٣,٥	٣,٧	٢٩,١	٤	٧٥-٧٤
٦٤,٥	٣٥,٥	٣,٨	٦٧,٢	١١,٦	١,٩	٢	١,٣	١,١	٧٦-٧٥
٦٦	٣٤,٠	٤,٥	٧٠,٩	١٢,٢	٢,٢	٢,٢	١,٣	٨,	٧٧-٧٦
٥٩,٠٤	٤٠,٩٦	٤,٦٦	٦٥,٧٦	٤,٧٤	٢,٥١	٢,٧٦	٢,٧٩	٣,٠٦	٧٧-٧٠
٦٥,٦	٣٤,٤	٥	٧٤,٥	٥,١	٢,٥	٢,٤	٢,٦	١,٤	٧٨-٧٧
٧٦,٨	٢٣,٢	٥,٢	٧٦	٣,٦	٣,١	٢,٢	٩,	١,٨	٧٩-٧٨
٦٦,٦	٣٣,٤	٣,٩	٨٠,٢	-٠,٤٣	٤,٤	٢,٨	٤	٣,٤	٨٠-٧٩
٧٥,٣	٢٤,٧	٣,٣	٨٣,٦	٢,٣	٢,٦	٣,٣	٤,٥	٢,٧	٨١-٨٠
٧٤,٧	٢٥,٣	٣,٢	٨٥	٩,	٢,١	,٢	٧	٤,٢	٨٢-٨١

معدل الزيادة في عدد المقيدين عام ٦٧ = (عدد المقيدين عام ٦٧ - عدد المقيدين عام ٦٦) / عدد المقيدين عام ٦٦

^١ - المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم في مصر .. مرجع سابق صص ١٩٦-٢٠١

^٢ المركز القومي للبحوث التربوية: تقرير تطور التربية والتعليم ٧٤ ٧٦ .. مرجع سابق ، ص ١١

^٣ المجالس القومية المتخصصة: اصلاح التعليم الابتدائي .. مرجع سابق ص ٩٧

ومن الجدول السابق يتضح أن الخطط في تلك الفترة كانت أكثر توازناً في توفير المدخلات الأساسية للتعليم ، حيث كانت معدلات زيادة الطلبة على إرتفاعها متنسقة مع معدلات زيادة المدارس والفصول والمعلمين ، وعلى الرغم من تعثرها في استيعاب الملزمين كان من الواضح أن هناك جهد كبير لزيادة الاستيعاب وبناء المدارس حيث تم زيادة المدارس بمقدار ٧٣٢ خلال هذه الفترة في حين أن الخطة السابقة لم تتعد المدارس الزائدة ٣٧٢ مدرسة، وكما هو موضح في الجدول ()

ويرجع هذا الارتفاع في معدلات الزيادة إلى ظهور اتجاه مد سنوات الإلزام بداية من السبعينيات ومحاولة الخطة لتمهيد نظام التعليم الإلزامى له ، كما أن الخطة كان من أهم أهدافها تحسين نوعية التعليم وكانت من أهم وسائلها تخصيص اعتمادات مالية ملائمة للمباني المدرسية وللتجهيزات والمحافظة على كثافة الفصول ، ومن المعتقد أن الخطة قد بدأت في تحسين الكيف بتوفير الموارد ، ويتضح هذا في التوازن بين المعدلات وارتفاع نسب الطلبة الناجحين وخفض كثافة الفصل من ٤٢ طالب /فصل إلى ٤٠ طالب /فصل

٤- تجريب وتقويم عدة صيغ لتطوير التعليم الإلزامى:

كان هناك بديان لتطوير التعليم الإلزامى من خلال الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية أحدهما مد الإلزام لمدة ثمان سنوات (تجربة المدرسة البوليتكنيكية) ، والآخر مد الإلزام إلى تسع سنوات (تجريب نظام التعليم الأساسي) .

أ- تجريب وتقويم المدرسة البوليتكنيكية :

بدء في تجريب المدرسة عام ١٩٧٢ وبعد خمس سنوات من التجريب قام المركز القومى للبحوث التربوية بتقويم التجربة بغرض تعميمها مع إجراء دراسة مقارنة بما يدرس في مدارس التعليم العام وتقويم مستوى التلاميذ .

وقد خلاص التقرير إلى عدة ملاحظات ومقترحات بشأن تعميم التجربة وهى :

- أن الخطة الدراسية فى المدرسة تختلف عن مثيلاتها فى التعليم العام حيث أن المناهج العلمية لها ثقل كبير فى هذه المدرسة من ٢٢% إلى ٣٦% فى الصفوف الأخيرة وأيضاً المناهج العملية ، كما أجمعت تقارير اللجان على أن مناهج هذه المدرسة تتميز بارتفاع مستواها ، والربط العضوى بين المناهج الأكاديمية والبوليتكنيكية والعملية والتي تبدأ من الصف الأول ، وتنمية المهارات والقدرات لدى التلاميذ بما يمكنهم من المساهمة الإيجابية فى حياة مجتمعهم اليومية^(١) .

وقد نبه التقرير إلى أن التجربة فى حاجة لمزيد من تجريب أكثر إحكاماً حيث أن بيئة المدرسة سكنية صحراوية ليست بها مؤسسات يمكن التفاعل معها ولهذا يجب اختيار بيئات أكثر تنوعاً ، وبإمكانيات محلية بحيث يمكن التحكم فى جميع العوامل المتغيرة التى قد تعمق تعميم التجربة، وقد اقترح التقرير لإمكانية ضم المرحلتين الابتدائية و الإعدادية مع خفض سنى التعليم إلى ثمانى سنوات بدلاً من تسع، وأيضاً للتغلب على معوقات تعميم هذه التجربة ما يلى :

^١ ج.م.ع، المركز القومى للبحوث التربوية ، وحدة التجريب : تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ، ذات

الثمانية صفوف بمدينة نصر ، القاهرة ،يناير ١٩٧٧ . ص ١٥-١٦

أولاً- إعداد كوادر تربوية قادرة على فهم فلسفة المدرسة وأهدافها من خلال:

- **تخطيط قصير المدى** : عن طريق تحويل المدرسة التجريبية إلى مركز لتدريب المدرسين عن طريق الخبراء الألمان والمدرسين السابق تدريبهم .
- **تخطيط طويل المدى** : و يتطلب ذلك إعادة النظر فى مناهج ومقررات كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين لتخريج المدرسين اللازمين لهذا النوع من التعليم .

ثانياً : - تجهيز المدرسة التجريبية :

دراسة الإمكانيات المحلية لإيجاد وسائل بديلة للتجهيزات و التنسيق مع المؤسسات التى مهمتها هذا النوع من التعليم وإرفاق تقرير موجز عن البدائل الممكنة للمعامل والورش .

ثالثاً : - تطوير نظام التعليم فى المرحلة الثانوية:

ذلك أن المستوى العلمى فى العلوم والرياضيات أعلى منه فى الإعدادى العام ، و دراسة اللغات فى الصفوف الأخيرة تستدعى مناهج ومقررات أعلى فى المرحلة التالية ولهذا يجب تطوير نظام التعليم فى المرحلة الثانوية - ومرفق بالتقرير تصور مقترح للمدرسة الثانوية المناسبة لخريجى المدرسة التجريبية^(١) ولكن بدراسة هذا النموذج وجد أنه من العسير تطبيق هذه التجربة فى المدارس لعدة أسباب :

- أن هذه المدرسة تتلقى عوناً أجنبياً لا يمكن أن يتهياً لكل المدارس .
- أن التلاميذ مختارون من بيئة اجتماعية وحضارية خاصة لا تتوفر لغالبية مدارس الريف .
- من الصعب تدبير مبنى وإدارة وأدوات تعادل ما توفر للمدرسة التجريبية .
- أن المدارس بظروفها وإمكانياتها الحالية لن تستطيع أن تحقق فى ثماني سنوات ما يؤدى فى تسع سنوات.^(٢)

ب - مد الإلزام إلى تسع سنوات (تجريب نظام التعليم الأساسى) .

اتجهت الوزارة إلى تجريب نظام التعليم الأساسى " بإدخال بعض المجالات المهنية بقصد ربط التعليم بالعمل المنتج ولكن بقى محتوى التعليم فى سائر المجالات الذهنية والثقافية كما هو من حيث عدم ربطه بالبيئة ربطاً كافياً كما ظلت الجوانب التطبيقية والربط بين العلم والعمل ، وطرق التدريس ونظم التقييم والامتحانات كما هى"^(٣)

وكانت الوسائل اللازمة لإصلاح التعليم الإلزامى الذى يعتمد على تطبيق صيغة التعليم الأساسى كما حددتها الوزارة هى:

- أولاً- الربط بين العلم والعمل ..
- ثانياً - خطة مرحلية لتوفير المبانى حتى تنهياً الظروف الطبيعية لعودة نظام اليوم الكامل ..
- ثالثاً - تعميم نظام التغذية لجميع تلاميذ المرحلة الابتدائية .
- رابعاً - الارتفاع بمستوى كفاءة المعلم الحالى للمرحلة الابتدائية ، وهيئات الإدارة والإشراف والتوجيه بحيث يصل مستوى المعلمين الحاليين إلى ما يعادل الدرجة الجامعية

^١ - المرجع السابق صص ٨٦-٩٣

^٢ - سليمان حزين: ورقة تصور ومشروع عن مد مرحلة الإلزام بالتعليم العام، (استنسل) ، المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، القاهرة، ١٩٧٥، ٢٢ ص .

^٣ - وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير : ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم ، مرجع سابق، ص ١٥-١٩

• خامسا - العناية بالنواحي التربوية (التربية الدينية، السلوكية، الصحية، الوطنية، البيئية) (١)

و فى عام ١٩٧٩ أعلنت الوزارة أن تجربة المدرسة الموحدة قد نجحت ، ولكن من العسير تعميمها نظرا لما تحتويه من إمكانيات وتجهيزات باهظة ، وان المبادئ التى قامت عليها - وقد نجحت فى التطبيق - يمكن أن تكون أساسا فى تطوير المناهج وطرق التدريس فى مرحلة التعليم الأساسى . وكان مفهوم التعليم الأساسى كما حددته الوزارة " فكرا تربويا جديدا فى مجال إعداد الأطفال للمواطنة الواعية المنتجة خلال المراحل الأولى للتعليم وعلى مدى عدد من السنوات يتراوح بين ٦ ، ٩ سنوات ، ويسلح خلالها جميع الأطفال - ذكورا وإناثا - بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات المهنية التى تنفع الطفل فى حياته كمواطن ، وتمكنه من أن يواجه حياة العمل فى نهاية المرحلة بعد تدريب بسيط ، أو أن يواصل تعليمه فى المراحل الأعلى ، وهو تعليم مرن تتنوع فيه الخبرات المهنية بتنوع البيئات ، وهو يجمع بين العلم والعمل ، تعليم مفتوح على مؤسسات البيئة ، ينمى فى الطفل الإيجابية فى التفكير والقول والعمل ، والواقعية ، والفكر الناقد ، والإبتكارية وقواعد السلوك السليم المبنى على التعاون وتقدير العمل (٢) . "

ثم رأت الوزارة تقويم تجربة التعليم الأساسى بالاشتراك مع اليونيسيف، و قد قام المركز القومى للبحوث التربوية بهذه المهمة خلال العامين الدراسيين ٨٠/٧٩ ، ٨٠/٨١ ، على أن يتم التقويم على ثلاث مراحل متتابعة : الأولى تقدير موقف تجربة التعليم الأساسى ورصد الواقع فى عينة ممثلة ، و الثانية القيام بعمليات الإشراف والمتابعة والتوجيه لمدارس العينة ، و الثالثة تقويم العملية التعليمية للتعليم الأساسى بكافة أبعادها .

وكانت نتائج المرحلة الأولى من التقويم هى :

- أن غالبية النظار والمعلمين لم يكن مفهوم التعليم الأساسى بأبعاده وأهدافه ككل متكامل واضحا بالقدر الكافى فى أذهانهم، ولا يدركون انه تعليم يجمع بين العلم والعمل والتطبيق فى كل ما يدرسه التلميذ فى المجالات الدراسية.
- أن معظم معلمى مدارس التعليم الأساسى فى الإعدادى ٨٤٪ دون مستوى الكفاءة ، أما الإبتدائى فإن ٤٤،٤٪ من المدرسين دون مستوى الكفاءة المطلوبة .
- أن الإدارات التعليمية لم تبد اهتماما بتدريب المدرسين ومن جهة أخرى لم يستجب المدرسون للدورات التدريبية التى تنظمها الإدارات التعليمية.
- أن الممارسات العملية تنحصر فى أعمال الجريد والدياوض والنجارة ، وأعمال المربى والمخللات والتطريز اليدوى.
- أن بعض المدارس تتوافر لديها الأدوات ولا تتوافر لديها الخامات (٤)

^١ - ج.م.ع، وزير التعليم والبحث العلمى : "بيان" وزير التعليم والبحث العلمى أمام مجلس الشعب ، ديسمبر ١٩٧٩ ص ٩ ، ١٠ .

^٢ ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم : دليل مدرسة التعليم الأساسى ، القاهرة، ١٩٧٩، صص ٤٥-٤٧

^٤ ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية : تقرير بشأن تقدير موقف تجربة التعليم الأساسى بجمهورية مصر العربية ، القاهرة ، (١٩٨٠)، صص ١٠ - ٤١

نتائج المتابعة والتوجيه لتجربة التعليم الأساسي

صدر في مايو ١٩٨٠ تقرير تضمن ملاحظات الباحثين من واقع عمليات التوجيه والمتابعة، وقد أورد التقرير عدة نقاط أهمها :

- أن القليل من المدارس يحفظ أدوات المجالات العملية في أماكن مناسبة ودواليب خاصة .
 - -لا توجد خطة واضحة لصيانة الأدوات وسرعة إصلاحها .
 - -انه لم تراعى ظروف كل مدرسة عند توزيع الأدوات .
- و اقترحت التقارير فيما يخص التوسع في تطبيق التعليم الأساسي ما يلي :- :
- " -إعطاء الأولوية في التطبيق للمدارس الريفية التي تعمل على نظام الفترة الواحدة مع تزويد التلاميذ بوجبة غذائية حتى يتسنى تطبيق نظام اليوم الكامل وهو عنصر أساسي لإتاحة المناخ المناسب للممارسة الأنشطة العملية ، كما ان البيئات الريفية والفقيرة اكثر حاجة من غيرها إلى تطبيق التعليم الأساسي الذي يهيئ للعمل في المجتمعات المحلية" .
 - " -وضع خطة زمنية لتعميم التعليم الأساسي تتواءم مع سياسة الوزارة المتعلقة بالأخذ بنظام التعليم الأساسي خلال الثمانينات وتقدير احتياجات هذه الخطة من أبنية ، ومعلمين ، وأدوات ، وكلفة مالية^(١) .

الجوانب السالبة للتخطيط الكيفي خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٨٢ :

١- منهجية التخطيط العام :

- كان هناك عدة مظاهر لتدنى مستوى التنظيم لأجهزة التخطيط ، ووجود عدة ثغرات في منهجية التخطيط العام لمواجهة المشكلات التي تعرض لها خلال هذه المرحلة من أهمها :
- عدم تلاؤم الخطة مع الظروف الاقتصادية المتبدلة : حيث كان من المفروض إتباع أسلوب مرن يتلاءم مع تغيرات الظروف الاقتصادية ويخفف أية صدمات تتعرض لها البلاد .
 - -عدم وضوح الأهداف الاجتماعية والسياسية طويلة المدى : حيث تميزت عملية التخطيط في ج.م.ع بطابعها التجريبي . و استخدام الأساليب الفنية المحايدة لحل المشكلات الاجتماعية . وهذا من أهم أسباب سوء عملية التخطيط الاجتماعي والسياسي طويل المدى^(٢) .
 - - قصور المتابعة : مما أدى الى عدم مواءمة الخطط باندفاع المعلومات الجديدة والهامة حول محددات التنمية والتأثيرات الداخلية .بالإضافة إلى أن هناك شكوكا حول مدى متابعة القائمين على وضع الخطط لما فرضته الثورة العلمية المعاصرة من تغيرات، ومدى تطويرهم لأساليبهم وقواعد معلوماتهم في ضوء بروز قطاعات الخدمات والمعلومات وتغير الموازين النسبية للبلدان المختلفة^(٣) .

^١ ج.م.ع ، المركز القومي للبحوث التربوية : دليل مشروع المتابعة والتوجيه الفني لمدارس تجربة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٠ ، صص ٣- ٦

^٢ محمود عبد الفضيل حسين : دور الاساليب الكمية في اعداد خطط التنمية الاقتصادية في ج.م.ع ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، (دون تاريخ) ، صص ٣١ ٣٢

^٣ معهد التخطيط القومي : احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري من نماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى ..مرجع سابق ، ص٦٧

٢- عدم الاستفادة من البحوث في إصلاح التعليم الإلزامي :

أسفرت تقارير تقويم التعليم الاساسى الى ان المدارس التى تم التجريب فيها يواجه عدة مشكلات تتعلق بمفهومه ومدى استيعاب العاملين بالمدارس سواء كانوا نظار أو مدرسين له ، و المجالات العملية من حيث الأماكن التى تتم فيها أو الأدوات وتخزينها وصيانتها ونوعية الأدوات التى تصل إلى المدرسة ومدى ملاءمتها للبيئة المدرسة .

كما أن المجالات العملية فى كثير من المدارس لم تتعد المجالات التقليدية مثل النجارة والأشغال الخشبية ، والاهم من ذلك أن تطبيق هذا التعليم تعترضه عقبة خطيرة وهى المعلمون حيث أن نسبة كبيرة من المعلمين دون مستوى الكفاءة المطلوبة (٨٤ ٪ فى المدارس الإعدادية ، ٤٤،٤ ٪ فى المدارس الابتدائية) وبالتالي فإن ذلك يتطلب أما التخطيط لإعداد معلم للتعليم الاساسى أو اللجوء لمدرسى الضرورة مرة أخرى من حملة الدبلومات الفنية و الحل الأول يستخدم عند التوسع أو التعميم للتجربة والثانى كحل مؤقت للمدارس التى تطبق فيها التجربة .

و إذا كان إعداد معلم التعليم الاساسى شرطاً أساسياً لتعميم التجربة فإن التعميم من المفروض ألا يتم إلا بعد أربع أو خمس سنوات على الأقل - أيضاً أجمعت تقارير الباحثين على مناخ معين لتطبيق هذه الصيغة وهى البيئات الريفية والفقيرة ذات المدارس متوسطة الكثافات التى يمكن تطبيق اليوم الكامل فيها ، وهذا يشير إلى معنى ضمنى انه لا يمكن تعميم التعليم الاساسى فى جميع مدارس الجمهورية خاصة وان الأغلبية العظمى من المدارس تعاني من الكثافات العالية وتعدد الفترات، بالإضافة إلى أن المشروع الذى تقدم به المجلس القومى للتعليم لمد الإلزام قد نصح بأن يتم ذلك خلال فترة زمنية تمتد الى ٢١ أو ١٥ عاما حسب الإمكانيات وفى نطاقها بحيث لا تكون إطالة الإلزام على حساب التجويد أو على حساب الاستيعاب فى المدرسة الابتدائية ، على أساس انه سيبقى فى مدرستين حيث انه لا يمكن تدبير مبان من تسع سنوات ، و الذى يجب تعديله هو الخطة التعليمية لكى تكون خطة مترابطة (١) ، وعلى الرغم من ذلك وقبل نهاية الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨ صدر قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١، ليلغى القوانين السابقة للتعليم قبل الجامعى ، وينص على تطبيق صيغة التعليم الاساسى ومد سنوات التعليم الإلزامى الى تسع سنوات .

اما المظهر الثانى لعدم الاستفادة من البحوث فى تطبيق التعليم الاساسى يتعلق بالمناهج وخطط الدراسة ، وفى عام ١٩٧٨ تم تشكيل لجنة لبحث موضوع التعليم الاساسى فى ضوء الإمكانيات ، و ضوء النتائج التى أسفرت عنها تجربة المدرسة التجريبية الموحدة ،، وقد أعدت لجنة الخبراء خطتين للعمل أحدهما عاجلة لمرحلة التجريب، وأخرى آجلة لمرحلة التعميم كما اقترحت مناهج متنوعة للدراسات العملية والمهنية للبيئات المختلفة (٢)

^١ ج.م. ع ، المركز القومى للبحوث التربوية : دليل مشروع المتابعة والتوجيه الفنى لمدارس تجربة التعليم

الأساسى بجمهورية مصر العربية ، مرجع سابق ، صص ١٢ - ٢١

^٢ وزارة التربية والتعليم : دليل التعليم الاساسى ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ص ٢١

جدول (٢٢)

جدول مقارنة لخطة الدراسة بالتعليم الأساسي خلال فترة التجريب والتعميم المقترح والتنفيذ الفعلي^(١)

صف	دين	عربي	ت.ع	حساب	تاريخ	جغرافيا	ت.وطنية	علوم	ت.فنية	منزلي	موسيقى	العاب	مشاهد	تدريبات	بينة	مجموع
الأول تجريب	٣	١٠		٦	-	-	-	-	١	-	١	٣	١	٢	-	٢٧
تعميم	٣	١٠		٦	-	-	-	-	١	-	١	٣	-	٣	١	٢٨
تطبيق	٣	١٠		٦	-	-	-	-	٢	-	١	٣	١	-	-	٢٦
الثاني تجريب	٣	١٠		٦	-	-	-	٢	١	-	١	٣	١	٢	-	٢٩
تعميم	٣	١٠		٦	-	-	-	-	١	-	١	٣	-	٣	٢	٢٩
تطبيق	٣	١٠		٦	-	-	-	٢	٢	-	١	٣	١	-	-	٢٨
الثالث تجريب	٣	١٠		٦	١	١	١	٢	١	١	١	٣		٢	-	٣٢
تعميم	٣	١٠		٦	-	-	-	-	١	-	١	٣		٣	٤	٣١
تطبيق	٣	١٠		٦	١	١	١	٢	٢	١	١	٣		-	-	٣١
الرابع تجريب	٣	١٠		٦	١	١	١	٣	١	١	١	٢		٢	-	٣٢
تعميم	٣	١٠		٦	-	-	-	-	١	-	١	٢		٤	٥	٣٢
تطبيق	٣	١٠		٦	١	١	١	٣	٢	١	١	٢		-	-	٣١
الخامس تجريب	٣	٩	-	٦	١	١	١	٤	١	١	١	٢		٣	-	٣٣
تعميم	٣	٨	٣	٥	١	١	١	٤	١	-	١	٢		٤		٣٤
تطبيق	٣	٩	-	٦	١	١	١	٤	٢	-	١	٢		٤		٣٤
السادس تجريب	٣	٩	-	٦	١	١	١	٤	١	١	١	٢		٣		٣٣
تعميم	٣	٨	٣	٥	١	١	١	٤	١	-	١	٢		٤		٣٤
تطبيق	٣	٩	-	٦	١	١	١	٤	٢	-	١	٢		٤		٣٤
السابع تجريب	٢	٦	٥	٤	١	١	١	٤	٢	-	١	٢		٤		٣٣
تعميم	٣	٦	٥	٥	١	١	١	٤	١	-	١	٢		٥		٣٥
تطبيق	٢	٦	٥	٤	١	١	١	٤	٢	-	١	٢		٤		٣٣
الثامن تجريب	٢	٦	٥	٤	١	١	١	٤	٢	١	١	٢		٤		٣٣
تعميم	٣	٦	٥	٥	١	١	١	٤	١	-	١	٢		٥		٣٥
تطبيق	٢	٦	٥	٤	١	١	١	٤	٢	-	١	٢		٤		٣٣
التاسع تجريب	٢	٦	٥	٤	١	١	١	٤	٢	١	١	٢		٤		٣٤
تعميم	٣	٦	٥	٥	١	١	١	٤	١	-	١	٢		٥		٣٥
تطبيق	٢	٦	٥	٤	١	١	١	٤	٢	١	١	٢		٥		٣٤

^١ يرجى الرجوع إلى الخطة الدراسية الصادرة عن الوزارة عام ١٩٨٢/٨١ ، ودليل التعليم الأساسي .

ويلاحظ من الجدول السابق أن الخطة المقترحة للتعميم مختلفة عن الخطة المنفذة بالنسبة للتدريبات العملية فهي ثلاثة حصص فى الصفوف الثلاث الأولى ثم أربع حصص فى الصفوف ٦،٥،٤، فى حين أنها فى مرحلة التجريب كانت تطبق كما يلى :

-الصفوف الثلاثة الأولى الابتدائية ٢ حصة أسبوعيا

-الصفوف الثلاثة الأخيرة " ٣ حصة "

-الصفين السابع والثامن ٤ حصة "

-الصف التاسع ٥ حصة "

ويلاحظ ايضا أن الخطة المقترحة قد اهتمت بالدراسات البيئية ودمجت بين التربية الفنية والتدريبات العملية فى الصفوف الأولى، فإن الخطة التى تم تطبيقها قد تجاهلت الدراسات البيئية فصلت بين التدريبات العملية والتربية الفنية .

وبهذا تكون الخطة الدراسية قد أخلت بأهم هدف من أهداف التعليم الأساسي وهى ربط التعليم بالبيئة عن طريق حذف مقرر الدراسات البيئية، بهدف ربط النواحي النظرية بالعملية وذلك بفصل التدريبات العملية عن مقررات التربية الفنية والعلوم والصحة والرياضيات، كما أن الخطة المقترحة للتعميم كانت قد حددت للصفين الخامس والسادس ثلاثة حصص للغة الإنجليزية .
ومما سبق يتضح ان تعميم تجربة التعليم الاساسى فى التعليم الإلزامى ليواكبه الاستفادة من توصيات البحوث سواء من حيث المدى الزمنى للتطبيق او الاجراءات المصاحبة للتنفيذ.

٣-نقص الموارد وسوء توزيعها :

على الرغم من الجهود الكبيرة للسياسات التعليمية فى تلك الفترة لتطوير التعليم الإلزامى كان هناك عدة معوقات تتعلق بتوفير الموارد الرئيسية حالت دون تحقيق هذا التطوير بالمستوى المطلوب من أهمها :

أ- تناقص التمويل:

فى الفترة من عام ٧٦/٧٥ حتى عام ١٩٨٣/٨٢ كان هناك هبوط حاد فى الإنفاق التعليمى كنسبة من ميزانية الدولة للخدمات ، فقد هبط التعليم ككل من ميزانية الدولة للخدمات من ٢٢،٢٪ عام ٧٦/٧٥ إلى ٩،٥٪ عام ٨٣/٨٢ و بالمثل هبطت ميزانية وزارة التعليم من ١٥،١٪ من ميزانية الخدمات فى ٧٦/٧٥ إلى ٦٪ فقط عام ٨٣/٨٢ .

كما أن اعتمادات الباب الأول وهى المخصصة للمرتبات قد زادت من ٨٠،٣٪ فى عام ٧٩/٧٨ إلى ٨٧،٢٪ عام ٨٣/٨٢ مما يدل على أن الوزارة قد تعرضت لضغوط لرفع مرتبات المدرسين ولتوظيف مدرسين إضافيين ، وقد أدى هذا إلى الحد من الإنفاق الذى وجه للباين ٢،٣ فقد هبطت نسبة الحصة المخصصة للباب ٢ من ١٤،٣٪ فى عام ٧٩/٧٨ إلى ١٢،٦٪ فى ١٩٨٣/٨٢ . كما طرأ هبوط حاد للباب الثالث من ٥،٦٪ عام ٧٩/٧٨ إلى ٠،٢٪ عام ٨٣/٨٢^(١).

^١ المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى ، اكااديمية الانماء الاجتماعى ، مشروع المعونة الفنية للتعليم لأساسى : ترجمة تقرير اذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسى ، القاهرة ، ١٩٨٤ ،

ومن الطبيعي أن يؤثر هذا على التجهيزات والأدوات التعليمية من أدرج وسبورات وطباشير أيضا على بناء مدارس جديدة وإصلاح المدارس القديمة وصيانتها . وقد تأثر نصيب الطالب في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي بهذا الهبوط في الأبواب المختلفة خاصة وان العدد الكلي المسجلين قد ارتفع من ٣٩٩٨٠٠٠ طالب عام ٧٩/٧٨ إلى ٤٧٨٨٦٣٦ طالب عام ٨٣/٨٢ في التعليم الابتدائي^(١)

ب- عدم قدرة المدارس القائمة عن تحقيق الاستيعاب الكامل رغم تشغيل نحو ٥٠٪ منها فترتين دراسيتين في اليوم الواحد الأمر الذي قصر نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية على نحو ٨٥٪ سنة ١٩٨٢/٨١ ، أما التعليم الإعدادي فقد أدى القصور في عدد المدارس إلى تطبيق نظام الفترتين في نحو ٤٠ في المائة من عدد المدارس و ارتفاع كثافة الفصول إلى ٤٠ طالب/فصل .

ج- عدم توافر الأعداد اللازمة من المعلمين

على الرغم من محاولات الخطط السابقة لتوفير الأعداد اللازمة للتعليم الإلزامي لمصر وللدول العربية فقد ظهر عجز كبير نسبيا في عدد المعلمين والمعلمات اللازمين لمدارس التعليم الابتدائي حيث لم يتحقق المعدل المتعارف عليه وهو ١,٢ معلما للفصل الواحد فقد وصل العجز إلى ١,٣٦٩ مدرس عام ١٩٧٥ ، والى ٢,٨٤٤ مدرسا عام ١٩٧٧ ، ووصل العجز إلى ٤٠٩١ مدرسا عام ١٩٧٨^(٢)، ذلك لأن التوسع الكبير في التعليم لم تسايره خطة علمية موازية لإعداد المعلمين وهيئات التدريس^(٣).

ومن جهة أخرى لوحظ أن دور المعلمين نفسها تعاني نقصا واضحا في هيئات التدريس في جميع المواد الدراسية هذا بالإضافة إلى أن المواد الأساسية بالخطة الدراسية لدور المعلمين وهي اللغة العربية والإنجليزية والمواد الاجتماعية والعلوم والرياضيات تتراوح نسب غير المؤهلين تربويا من مدرسيها بين ١٥٪ - ٢٧,٩٪ مما اثر على المستوى العام لمعلمي التعليم الإلزامي^(٤) .
وخلال تلك الفترة التي كان التعليم يعاني فيها من العجز الكمي والكيفي في معلمى التعليم الإلزامي، فاخرت السياسات أن عائد العمالة المصرية في الدول العربية والصديقة يوازي دخل قناة السويس والبتترول ، على الرغم من أنها في مكان آخر من نفس الوثيقة تشكو من أن الزيادة الكبيرة في الطلاب بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من المعلمين الذين يعارون للدول قد أدى إلى عجز متفاوت في عدد المعلمين بمختلف نوعيات ومستويات التعليم^(٥)

من العرض السابق للتخطيط الكيفي للتعليم الإلزامي خلال فترة السبعينيات يتضح ما يلي :
اتسمت هذه الفترة بتعدد الخطط، وتعرتها في تحقيق حد الاستيعاب المقرر ، و بطموح بعض الخطط الزائد وعدم مراعاتها للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وقد يكون هذا نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والأمني بل والسياسي .

^١ المرجع السابق ص ١٨

^٢ المجالس القومية المتخصصة : صلاح التعليم الابتدائي .. مرجع سابق صص ١٠٨ ١٠٩

^٣ المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم .. الدورة الاولى ١٩٧٤ مرجع سابق ، ص ٢٢

^٤ المجالس القومية المتخصصة : اصلاح التعليم الابتدائي .. مرجع سابق صص ١٠٠ ١٠٢

^٥ وزارة التربية والتعليم : ورقة تطوير وتحديث التعليم ، مرجع سابق ص ٣٣ ، ص ٤١

وكانت اهم هذه الظروف وفاة عبد الناصر وتولى أنور السادات رئاسة الجمهورية ، طرح الدستور الدائم وبرنامج العمل الوطنى بدلا من برنامج ٣٠ مارس والميثاق .. ، حروب الاستنزاف وبعدها حرب ٦ أكتوبر ، بالإضافة إلى غيبة مفاهيم التخطيط خلال السنوات الأولى لتطبيق سياسة الانفتاح فى الاقتصاد المصرى مما اضر بالاقتصاد ، هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد المصرى فى هذا الوقت لم يكن قد توفرت إليه الآليات الضرورية لمواجهة التغيرات الحادة التى شهدتها الساحة الدولية^(١)

ومن جهة أخرى لوحظ أن الاهتمام بالجانب الكيفى فى الخطط قد لقي عناية وخاصة فى الخطة ٧٠-١٩٧٥ وقد يرجع ذلك إلى صدور قانون ٦٨ لعام ١٩٦٨ الذى وضع أسس التحكم فى بعض العوامل المؤثرة على كيف العملية التعليمية فى التعليم الإلزامى مثل كثافة الفصل .. الخ .

كما تميزت هذه الفترة بوضوح الأهداف وتفصيلها كما فى خطة ٧٨-١٩٨٢ اكدت على المنهج العلمى فى التفكير والتعليم ، وكانت هذه السمات مفقودة فى الخطط التعليمية خلال فترة الستينيات ، كما تطور الهدف الرئيسى من التعليم فبعد أن كان يسخر لخدمة المجتمع كما ذكر تقرير اللجنة الوزارية عام ١٩٦٥ ، فقد تناولته الخطط التعليمية خلال هذه المرحلة على انه بالإضافة إلى ربطه باحتياجات ومطالب التنمية والمجتمع فهو عملية مستمرة تعتمد على تنمية الفرد لنفسه فى إطار أهداف المجتمع .

وتميزت أيضا باتجاهات زيادة مدة التعليم الإلزامى التى بدأت مع أمنيات الخطة الخمسية الثانية بأن تتم الزيادة فى عهد الخطة الخمسية الثالثة وهى الخطة التى صدرت فى مرحلة إعادة النظر وبناء الدولة العصرية ، ولذلك فهى حرصت على إصلاح التعليم من خلال التركيز على كيف التعليم متمثلا فى إطالة فترة الإلزام وتحسين نوعية التعليم .

وكانت الخطوة الأولى لإطالة فترة الإلزام التى اتخذتها الخطة الخمسية الثالثة ٧٠/٧١ - ٧٤/٧٥ هى توفير الأماكن الكافية فى المدارس الإعدادية لاستيعاب جميع الناجحين فى الشهادة الابتدائية ، ثم جاءت الخطة العشرية ٧٢/٧٣ - ٨١/٨٢ لتؤكد هذا الاتجاه ، وكان السبيل الأول هو توفير الأماكن الكافية فى المدارس الإعدادية ووضعت الوزارة سياستها فيما يتعلق بالمباني المدرسية على أساس استغلال المبنى المدرسى فى التعليم الابتدائي والإعدادي بما لا يزيد عن فترتين .

ومنذ تلك اللحظة دخلت أبنية المدارس الإعدادية سباق الفترات بعد المدارس الابتدائية ولحقت به لعنة الإلزام وهى تلاميذ أكثر وأبنية أقل وخدمات أضعف .

وقد ارتبطت فكرة مد الإلزام بالاهتمام بالدراسات العملية فى الخطتين الخمسية الثالثة والعشرية ولكن باتجاهين مختلفين ، فالأولى أشارت إلى "ضرورة الاهتمام بمناهج العلوم والرياضيات لكى تكون فى مستوى مناهج الدول المتقدمة وذلك عن طريق الدراسات العملية" ، أما الخطة العشرية فقد بنت سياستها على أن "تتشرب المدارس العامة روح المدرسة الفنية تشجيعا على ممارسة العمل اليدوى والاتجاه بالتعليم النظرى وجهه تطبيقية"

وخلال تلك المحلة ظهرت مبادئ ووسائل جديدة لإصلاح التعليم وتغييره مثل مبدأ التعليم المستمر ، والعصرية والانفتاح على العالم الخارجى ، الأخذ بمبدأ التجريب قبل التعميم كمبدأ لتطوير التعليم ، و الاهتمام بدور الحضارة فى إطار الخدمة التعليمية بقصد ضمان وتحسين عملية التعليم .

وفى عام ١٩٧٩ صدرت ورقة تطوير وتحديث التعليم التى وضعت أسس نظرية لمفهوم الكيف فى التعليم واستراتيجيات تحسينه .

^١ وزارة التخطيط والتعاون الدولى: الخطة الخمسية الثانية ٨٧/١٩٨٨-٩١/١٩٩٢ ، مرجع سابق ، صص ٨-٩

عامه والكيف خاصة ، حيث أن مفهوم الكيف بدءاً من الخمسينيات قد اتسم بالخلط والغموض ليس فقط في سياسات التعليم وخططه بل أيضاً في الفكر التربوي الذي كان يسود تلك الفترة . وعلى الرغم من زيادة الاتجاه الكيفي في السياسات والخطط التعليمية فقد واجه هذا الاتجاه ضغوطاً في الجانب الآخر لتحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين لسد منابع الأمية ، وقد تسبب ذلك في تشتيت جهود التخطيط بين الاستيعاب الكامل وإمكانية خفض سنوات الدراسة لكي يتم الاستيعاب ، وزيادة مدة التعليم الإلزامي لأن هذه المدة غير كافية لتحقيق أهداف التعليم الإلزامي . ولكن كان هناك اتجاه لم يتأثر بكل هذه الضغوط وقد سارت فيه الخطط بخطى ثابتة ومهد له نظام التعليم الإلزامي خطة بعد أخرى وهو مد سنوات الإلزام و طبع الدراسة بالطابع العملي وربطه بالبيئة إلى أن صدرت خطة ٧٨-١٩٨٢ التي عمدت إلى تجريب صيغة مدرسة البوليتكنيك ذات الثماني سنوات في التعليم الإلزامي وصيغة التعليم الأساسي للمفاضلة بينهما للتعميم في التعليم الإلزامي .

وقد صدرت عدة خطط مقترحة لمد الإلزام و أشارت هذه الخطط الى أنه من الضروري العمل على تحقيق الاستيعاب أولاً مع تمهيد النظام لمد الإلزام تدريجياً بزيادة عدد المقبولين بالمرحلة الإعدادية مع توفير الأبنية والفصول اللازمة سنة بعد أخرى ، وكان المدى الزمني لتعميم مد الإلزام إلى تسع سنوات بشرط مراعاة التجويد والاستيعاب - كما قدرته الخطة المقترحة - من ١٥ - ٢٠ عاماً .

وقد تم تقويم تجربتي التعليم البوليتكنيكي وصيغة التعليم الإلزامي ، لتقرير أي منهم لتقرير مدى إمكانية تعميم أي منهم في التعليم الإلزامي ، ووضعت تقارير التقويم لكل من الصيغتين عدة شروط لتعميم التجربة ، وقررت الوزارة الأخذ بصيغة التعليم الأساسي لمرحلة الإلزام ، ولكنها لم تراعى المدى الزمني المقرر لهيئة النظام سواء من حيث إعداد المعلمين اللازمين - حيث أن من المفروض أن يكون معلم التعليم الأساسي مؤهل تأهيلاً تربوياً عالياً- ، أو توفير الأبنية - خاصة وأن نظام التعليم الأساسي يتطلب أن تعمل المدارس بنظام اليوم الكامل ، أو إعداد المناهج خاصة وأن من المفروض أن المرحلة تصبغ بالصبغة العملية ، أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيعاب النظر والمدارس لمفهوم التعليم الأساسي سواء كانت تدريب أو إعلام .

وصدر قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ بشأن التعليم العام لينص على مد سنوات التعليم الإلزامي إلى تسع سنوات و تطبيق صيغة التعليم الأساسي ، وبدأت عدة إجراءات مؤقتة وسريعة لم يراعى فيها مقترحات تقارير تقويم التجربة ، ويظهر هذا بوضوح في توفير المعلمين اللازمين لهذه الصيغة و في خطة الدراسة التي اقترحتها لجنة بحث موضوع التعليم الأساسي ، ولم تأخذ بها الوزارة في الخطة الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي ،

وأصبح التعليم الإلزامي يعاني من عدة مشكلات بمرحلتيه من جراء تطبيق التعليم الأساسي دون التخطيط له ذلك بالإضافة إلى المشكلات المزمنة التي تتقل كاهله منذ الخطة الخمسية الأولى .